

Distr.: General
5 November 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 140 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند 139 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

24-18926 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 140 من جدول الأعمال: التخطيط البرنامجي (A/79/6 (Sect. 2) و A/79/6 (Sect. 3) و A/79/6 (Sect. 4) و A/79/6 (Sect. 5) و A/79/6 (Sect. 6) و A/79/6 (Sect. 8) و A/79/6 (Sect. 9) و A/79/6 (Sect. 10) و A/79/6 (Sect. 11) و A/79/6 (Sect. 12) و A/79/6 (Sect. 13) و A/79/6 (Sect. 14) و A/79/6 (Sect. 15) و A/79/6 (Sect. 16) و A/79/6 (Sect. 17) و A/79/6 (Sect. 18) و A/79/6 (Sect. 19) و A/79/6 (Sect. 20) و A/79/6 (Sect. 21) و A/79/6 (Sect. 22) و A/79/6 (Sect. 24) و A/79/6 (Sect. 25) و A/79/6 (Sect. 26) و A/79/6 (Sect. 27) و A/79/6 (Sect. 27)/Corr.1 و A/79/6 (Sect. 28) و A/79/6 (Sect. 29) و A/79/6 (Sect. 29A) و A/79/6 (Sect. 29B) و A/79/6 (Sect. 29C) و A/79/6 (Sect. 29D) و A/79/6 (Sect. 29E) و A/79/6 (Sect. 29F) و A/79/6 (Sect. 30) و A/79/6 (Sect. 31) و A/79/6 (Sect. 34) و A/79/16).

البند 139 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (تابع) (A/79/6 (Introduction) و A/79/6 (Sect. 1) و A/79/6 (Sect. 2) و A/79/6 (Sect. 3) و A/79/6 (Sect. 4) و A/79/6 (Sect. 5) و A/79/6 (Sect. 6) و A/79/6 (Sect. 7) و A/79/6 (Sect. 8) و A/79/6 (Sect. 9) و A/79/6 (Sect. 10) و A/79/6 (Sect. 11) و A/79/6 (Sect. 12) و A/79/6 (Sect. 13) و A/79/6 (Sect. 14) و A/79/6 (Sect. 15) و A/79/6 (Sect. 16) و A/79/6 (Sect. 17) و A/79/6 (Sect. 18) و A/79/6 (Sect. 19) و A/79/6 (Sect. 20) و A/79/6 (Sect. 21) و A/79/6 (Sect. 22) و A/79/6 (Sect. 23) و A/79/6 (Sect. 24) و A/79/6 (Sect. 24)/Corr.1 و A/79/6 (Sect. 25) و A/79/6 (Sect. 26) و A/79/6 (Sect. 27) و A/79/6 (Sect. 27)/Corr.1 و A/79/6 (Sect. 28) و A/79/6 (Sect. 29) و A/79/6 (Sect. 29A) و A/79/6 (Sect. 29B) و A/79/6 (Sect. 29C) و A/79/6 (Sect. 29D) و A/79/6 (Sect. 29E) و A/79/6 (Sect. 29F) و A/79/6 (Sect. 30) و A/79/6 (Sect. 31) و A/79/6 (Sect. 32) و A/79/6 (Sect. 33) و A/79/6 (Sect. 34) و A/79/6 (Sect. 35) و A/79/6 (Sect. 36) و A/79/6 (Income sect. 1) و A/79/6 (Income sect. 2) و A/79/6 (Income sect. 3) و A/79/7 و A/79/89)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

- 1 - الأمين العام: قال إنه يعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في سياق عالمي تحفّه التحديات وبشعور قوي بالحاح هذا الأمر. فعلى خلفية الصدمات العالمية الكبرى، أصبحت الأمم المتحدة، بما تتمتع به من صلاحية لا مثيل لها للدعوة إلى عقد الاجتماعات، مطلوبة أكثر من أي وقت مضى.
- 2 - وأضاف يقول إن ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال القادمة تمثل التزامات بتحديث وإصلاح التعاون الدولي لجعله أكثر ترابطاً وفعالية وإنصافاً وشمولاً. فالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، تعكس من نواحٍ عديدة، الأولويات المحددة في تلك الاتفاقات الإطارية، إذ إنها تظهر التزام

المنظمة المتجدد بالوفاء بولاياتها للنهوض بالسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ستواصل الأمم المتحدة ترسيخ إصلاحاتها، بتعزيز ثقافة التحسين المستمر. وللمنظمة أيضا دور أساسي في العصر الرقمي الجديد. فعلى سبيل المثال، حققت إنجازاً بارزاً في اعتماد التعاهد الرقمي العالمي، إذ إنه يتضمن أول اتفاق عالمي حقيقي بشأن الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي، الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه.

3 - وواصل كلامه قائلاً إن الجمعية العامة أنهت في كانون الأول/ديسمبر 2022 الفترة التجريبية للعمل بالميزنة السنوية، وأقرت رسمياً التحول إلى فترة ميزانية سنوية. وقد أصبح شكل الميزانية البرنامجية مستقراً. فالخطط البرنامجية تعكس زيادة توجه المنظمة نحو تحقيق النتائج. وأطر النتائج البالغ عددها 350 إطاراً تواصل المضي قدماً نحو إظهار ما ينتج عن عمل المنظمة من أثر وتغيير إيجابي على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الأهداف المقررة أكثر طموحاً. ففي الوقت الراهن يهدف ما تزيد نسبته على 65 في المائة من الأهداف الكمية المقررة إلى تحقيق زيادة في الأداء بنسبة 10 في المائة أو أكثر. ويشكل ذلك زيادة من أقل من 30 في المائة لفترة السنتين 2018-2019، و 45 في المائة لعام 2023 و 60 في المائة لعام 2024. وقد حدّثت المنظمة من الازدواجية في الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة، مع الحفاظ على نفس المستوى من المعلومات البرنامجية. ومن المتوقع أن يقوم كل مدير برنامج بالتحقيق في كل دولار يُنفق ويُقرّر إنفاقه. وسوف يتيح ذلك للمنظمة الاستفادة المثلى من الموارد اللازمة لإنجاز الولايات والتركيز بفعالية أكبر على النتائج.

4 - وانتقل إلى الحديث عن الاحتياجات الإجمالية من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، فقال إن المنظمة سوف تحتاج إلى ما مجموعه 3,6 بلايين دولار لكي تتمكن من تنفيذ ولاياتها بالكامل. ويشمل ذلك ما مجموعه 10 494 وظيفة، بزيادة صافية قدرها 115 وظيفة، باستثناء البعثات السياسية الخاصة. وهذه الوظائف الإضافية ضرورية لتنفيذ الولايات الجديدة أو تعزيز القائم منها. وتتضمن الميزانية المقترحة أيضاً 711 مليون دولار لاستمرار 36 بعثة سياسية خاصة لعام 2025. وهذا ما يعكس انخفاضاً قدره 31 مليون دولار مقارنة بالسنة الفائتة، ومرد ذلك أساساً هو إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتمشيا مع الممارسة المعتادة، ستنتظر اللجنة الخامسة، في وقت لاحق من الدورة، في مقترحات إضافية تتناول التشييد، والتقديرات المنقحة - بما في ذلك ما يتعلق بدعم تنفيذ ميثاق المستقبل وتتاول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الناجمة على الولايات الجديدة أو المنقحة. وستواصل الأمانة العامة بذل كل جهد لتحقيق الكفاءة، مع إدراكها أن أي تخفيضات أخرى في دعم الإدارات قد تقوض الدعم المقدم في مجالات السياسة العامة والتشغيل والاتصالات للعمل البرنامجي الذي تضطلع به المنظمة.

5 - ومضى يقول إنه يود تسليط الضوء على خمسة عناصر محددة. فهو يقترح، أولاً، مواصلة الاستثمار في التنمية المستدامة ويسعى إلى زيادة التمويل بنحو 4,5 ملايين دولار تحقيقاً لهذه الغاية. وهذه هي الزيادة السنوية السادسة على التوالي المقترحة في إطار ركيزة التنمية. وسيكون البرنامج العادي للتعاون التقني مستقيماً رئيسياً من هذه الزيادة، الأمر الذي يعزز الدعم المباشر المقدم للحكومات بغية مساعدتها في الدفع بجهودها الإنمائية. وتمثل الزيادة المقترحة البالغة مليوني دولار للبرنامج العادي للتعاون التقني زيادة

بأكثر من 45 في المائة منذ عام 2019. ورغم أن الزيادة المقترحة للبرنامج العادي للتعاون التقني ستقسم بالتساوي فيما بين جميع الكيانات، فيقترح مبلغ إضافي قدره 0,5 مليون دولار لتزويد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمساعدة والمشورة في المجال التقني بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. ويتضمن مقترح الميزانية أيضاً زيادة قدرها مليون دولار لصالح حساب التنمية بهدف تعزيز وتوسيع نطاق الدعم الموجه للتنمية القدرات على الصعيد القطري ونشر نتائج المشاريع الممولة في إطار الحساب على عدد أكبر من البلدان. ويطلب أيضاً زيادات قدرها 0,6 مليون دولار لصالح مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا و 0,75 مليون دولار لصالح مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

6 - وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن رغبته في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال إجراء تغييرات هيكلية للمساعدة في كفاءة تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به، وتعزيز المساءلة. فقد واجه نظام المنسقين المقيمين نقصاً مزمناً في التمويل منذ إنشائه. ولذلك فمن الضروري وجود آلية تمويل مستدامة ويمكن التنبؤ بها للنظام، من خلال توفير تمويل جزئي من الميزانية العادية. ويخضع اقتراحه بشأن توفير التمويل المقرر للنظام للمراجعة من قبل اللجنة، ويجب التوصل إلى قرار بشأن هذا الموضوع. ويرتفع سقف توقعات الدول الأعضاء من نظام المنسق المقيم، وتتجلى آثار الفجوة التمويلية بشكل يومي. فعلى سبيل المثال، تم تعليق الاستقدام إلى 78 وظيفة في 52 دولة. ويسعى أيضاً إلى وضع مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أسس أكثر رسوخاً بتمويل من الميزانية العادية. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعزيز الشفافية وكفاءة التقييم الفعال والمستقل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري - وهو سبب وجود المكتب.

7 - وثانياً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ذكر أن المقترح يتضمن مبلغاً إضافياً قدره 8,3 ملايين دولار لدعم عمل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية وكفالة عملها بكامل طاقتها في عام 2025. وطُلبت أيضاً زيادة قدرها 8 ملايين دولار لمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ ولاياتها بفعالية أكبر، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوجيهات الجمعية العامة، يتضمن المقترح الاحتياجات من الموارد التي ستتشأ عن التجديدات المتوقعة لولاية مجلس حقوق الإنسان في وقت لاحق من العام. ومن شأن عرض تلك الاحتياجات من الموارد في بداية الدورة، إلى جانب الاحتياجات من الموارد للفرات التي تمت الموافقة على ولاياتها بالفعل، بدلا من عرضها بشكل منفصل في وقت لاحق من الدورة، أن يوفر للدول الأعضاء صورة أكمل عن الموارد المطلوبة للمفوضية، بالإضافة إلى الحد من التجزئة وزيادة الشفافية. وأعرب عن رغبته في التأكيد على أن هذا الدمج، الذي بلغ 28,8 مليون دولار، يمثل تغييراً في العرض لا زيادة في الموارد.

8 - ثالثاً، قال إنه يقترح تعزيز الدعم المقدم لمواجهة التحديات الإنسانية غير المسبوقة في غزة بموارد إضافية تبلغ حوالي 3,5 ملايين دولار. ويشمل ذلك زيادة قدرها 2,5 مليون دولار تقريباً لصالح الأونروا، والتي استكملت مبلغ 30 مليون دولار إضافياً اعتمد لعام 2024. فالأونروا شريان حياة للاجئين الفلسطينيين وعامل حاسم للاستقرار الإقليمي.

9 - ورابعاً، من أجل تعزيز السلام والأمن، اقترح زيادة قدرها 2,5 مليون دولار لنزع السلاح، بما في ذلك إنشاء تسع وظائف لتنفيذ الأنشطة التي طلبتها الجمعية العامة. ويسعى أيضاً إلى زيادة قدرها

مليون دولار لتكثيف العمل الحيوي لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي أعقاب القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة، قال إنه سيعالج تحديات التمويل المستمرة التي تواجه صندوق بناء السلام بسبب اعتماده الحصري على التبرعات من خلال الموافقة على منحة قدرها 50 مليون دولار لمرفق إحياء عملية بناء السلام التابع للصندوق ابتداءً من عام 2025.

10 - خامساً، ولتعزيز القدرات في مجالي التحقيق والأخلاقيات، ذكر أنه يسعى إلى زيادة قدرها حوالي مليوني دولار لإنشاء 3 وظائف مؤقتة لمكتب الأخلاقيات و 10 وظائف مؤقتة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

11 - وفي ضوء تعزيز الجوانب الهيكلية للإصلاحات الآن بشكل جيد، أشار إلى أن من الضروري مواصلة الجهود المشتركة لتحقيق التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق النتائج. وتسعى ميزانية عام 2025 إلى تحقيق مع الرؤية المشتركة للأمم المتحدة 2,0 من خلال بناء ثقافة للتفكير الاستراتيجي لدى القوة العاملة، يجري تمكينها من خلال المهارات المتطورة.

12 - وتابع قائلاً إن المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي يظلان من الأولويات، وهو يعمل دون توقف لكفالة أن تعكس القوة العاملة في المنظمة صورة أعضائها. وقد مكن قرار الجمعية العامة بزيادة عدد الوظائف الخاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي من خفض العدد الإجمالي للبلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً والممثلة تمثيلاً زائداً. ويبلغ إجمالي عدد الدول الواقعة ضمن النطاق المستصوب الآن 120 دولة، بالمقارنة مع 103 دول في كانون الأول/ديسمبر 2023. وتقوم المنظمة أيضاً بمراجعة استراتيجيتها للتوزيع الجغرافي العادل بهدف التركيز على جذب مزيد من الموظفين من البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً. ومن خلال نظام المنسقين المقيمين ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، بدأت استراتيجيات توعية موجهة في هذه البلدان، ولا سيما في العديد من البلدان النامية غير الممثلة تمثيلاً كافياً. ويسعى جاهداً إلى توسيع فرص استقدام الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن لشغل جميع الوظائف.

13 - ومضى يقول إن كل هذه الجهود توتي ثمارها. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد المنسقين المقيمين من بلدان الجنوب من 41 في المائة إلى 57 في المائة منذ بدء إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد تم الحفاظ على التكافؤ بين الجنسين بنجاح على المستويات العليا، وسيتم، على أساس التوقعات الحالية، تحقيق التكافؤ بين الجنسين على صعيد المنظمة قبل عام 2028. ومع ذلك، لا بد من بذل مزيد من الجهود لتحقيق التكافؤ في كل كيان وعلى جميع المستويات. والعمل جارياً أيضاً على المرحلة التالية من استراتيجية إدماج ذوي الإعاقة على نطاق المنظومة، ويجري إحراز تقدم في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في العمل.

14 - وواصل كلامه قائلاً إن مقترح الميزانية يعكس طموح المنظمة في الاستجابة للتحديات والفرص الجديدة. وبغية تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بوعودها، يجب على الدول الأعضاء أيضاً الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة. وفي نهاية المطاف، ستعتمد فعالية تنفيذ البرامج واستخدام الموارد المالية في عام 2025 على توافر النقدية.

15 - ولذلك، أعرب عن أمله في أن ينتهي الاتجاه الحالي لتراجع السيولة. ومستوى النقدية المتاحة في بداية عام 2024 حوالي 67 مليون دولار فقط، مقارنةً بمبلغ 700 مليون دولار في عام 2023، وهو وضع يجعل المنظمة عرضة للتأثر الشديد بالتغيرات السلبية في أنماط سداد الأنصبة المقررة. وبالإضافة إلى ذلك،

اضطرت المنظمة إلى إعادة مبلغ 114 مليون دولار كأرصدة دائنة إلى الدول الأعضاء باعتبارها جزءاً من الأنصبة المقررة لعام 2024، ويعني ذلك أن المبالغ التي ستحصلها المنظمة ستكون أقل من الميزانية المعتمدة لعام 2024، حتى لو سددت جميع الدول الأعضاء أنصبتها بالكامل في عام 2024. ولذلك فإن استفاد احتياطات الميزانية العادية من السيولة في نهاية عام 2023 استلزم فرض تدابير تقشفية للحفاظ على النقدية منذ بداية عام 2024. وما لم يتم تجديد احتياطات السيولة بالكامل بحلول نهاية عام 2024، فإنه من المرجح أن تقيّد تدابير الحفاظ على النقدية مرة أخرى تنفيذ الميزانية في عام 2025.

16 - ولذلك، اقترح أن تعلق الجمعية العامة مؤقتاً إعادة الأرصدة الدائنة لعام 2023 مقابل الأنصبة المقررة لعام 2025، على أن يكون مفهوماً أن الأرصدة الدائنة سيُحتفظ بها كاحتياطي وتتاح للدول الأعضاء حالما تتحسن الظروف. وهذا أمر بالغ الأهمية للتقليل من أثر سلبي حقيقي يهدد كلا من تنفيذ البرامج والقدرة على الوفاء حتى بالالتزامات غير التقديرية تجاه الموظفين والشركاء من الأطراف الثالثة في عام 2025. ويحث الدول الأعضاء مرة أخرى على الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. ويعرب أيضاً عن شكره الدول الأعضاء التي دفعت مقدماً أو في وقت أبكر من ذي قبل، وأدخلت تعديلات على عملياتها الداخلية من أجل الاستمرار في الدفع في وقت أبكر. وقال إنه سيواصل رصد الحالة والتواصل مع الدول الأعضاء لمطالبتها بدفع أنصبتها بالكامل وإبلاغه بخطتها حتى يتسنى تكييف إنفاق المنظمة حسب الحاجة. ومع ذلك، عندما يكون تنفيذ البرامج مقيّداً بشكل متكرر بسبب السيولة، فإن أنماط الإنفاق السابقة تصبح مؤشرات أقل موثوقية على الاحتياجات الحقيقية للمنظمة.

17 - وزاد على ذلك بالقول إن نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فتحت مسارات لإمكانيات وفرص جديدة أمام تأمين مستقبل سلمي وصالح للعيش لكل فرد على هذا الكوكب. وإزاء هذه الخلفية، أعرب عن تطلعه إلى دعم اللجنة لمقترح الميزانية البرنامجية لعام 2025. وقال إنه يرحب بفرصة التعاون مع أعضاء اللجنة في الاجتماع الجاري، وأنه يود التأكيد لهم أن المسؤولين الكبار سيواصلون تقديم الدعم لمداولات اللجنة بشأن مقترحات الميزانية.

18 - السيد فيلاسكيز كاستيو (نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال في معرض تقديمه تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الرابعة والستين (A/79/16)، إن الدورة الرابعة والستين للجنة كانت أول دورة للجنة مدتها خمسة أسابيع تبدأ في منتصف أيار/مايو وتنتهي في منتصف حزيران/يونيه، وفقاً لقرار الجمعية العامة 267/77. ويتضمن التقرير استنتاجات وتوصيات مهمة تعكس مسؤولية اللجنة عن استعراض برنامج عمل الأمين العام ومساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أداء مهامه التنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة.

19 - وأضاف قائلاً إن لجنة البرنامج والتنسيق عمدت، عند نظرها في المسائل البرنامجية، إلى دراسة 28 برنامجاً من برامج الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 وقدمت توصيات محددة بشأن 12 منها. وفيما يتعلق بالبرامج الـ 16 المتبقية، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تقوم الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والسبعين، باستعراض الخطط البرنامجية للبرامج 2 و 3 و 4 و 6 و 10 و 11 و 13 و 14 و 17 و 20 و 21 و 23 و 24 و 25 و 26 و 28 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج". وقد نظرت لجنة البرنامج والتنسيق أيضاً في ثلاثة تقارير صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية تتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والستين وقدمت توصيات بشأنها.

20 - وأردف قائلاً إن لجنة البرنامج والتنسيق، لدى نظرها في مسائل التنسيق، وفي سياق أدائها لمهامها المتمثلة في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أداء مهامه التنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة، نظرت في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت في تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها (E/AC.51/2024/5) وقدمت توصيات بشأنه.

21 - السيد بشار بونغ (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (A/79/7)، فقال إن ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها عُرِضت في فصلين: الفصل الأول الذي يتضمن الملاحظات العامة للجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة، والفصل الثاني الذي يتضمن ملاحظات وتوصيات محددة بشأن مختلف أبواب الميزانية، بما فيها تلك الواردة في إطار الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف. وقدمت اللجنة الاستشارية أيضاً العديد من الملاحظات والاستنتاجات الاستشارية في تقريرها عن الأداء المالي للميزانية البرنامجية لعام 2023 (A/79/312)، وفي تقارير أخرى مختلفة معروضة على اللجنة.

22 - وأضاف يقول إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الأمين العام يقترح، باستثناء المقترحات الإضافية التي سينظر فيها في سياق الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، ميزانية برنامجية لعام 2025 تبلغ 3 626 مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بما في ذلك 711 مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة، وهو ما يمثل زيادة قدرها 10,7 ملايين دولار، أو 0,3 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2024.

23 - وتطرق إلى المسائل المتعلقة بالوظائف والموظفين باستثناء تلك المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، فقال إن ما مجموعه 10 494 وظيفة يُقترح للميزانية العادية لعام 2025، مما يعكس زيادة صافية قدرها 115 وظيفة، أو ما نسبته 1,0 في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، حتى 31 أيار/مايو 2024، ومن أصل 10 379 وظيفة المعتمدة لعام 2024، كانت هناك 1 478 وظيفة شاغرة، بما في ذلك 30 وظيفة ظلت شاغرة لمدة 24 شهراً أو أكثر، وأعرب باسم اللجنة عن ثقها في أن تُشغَل على وجه السرعة.

24 - ولاحظ باسم اللجنة الاستشارية أن المعدل الإجمالي للشواغر المدرج في الميزانية لعام 2025 للفئة الفنية والفئات العليا يبلغ 11,1 في المائة، و 9,1 في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، وهو ما يماثل معدلات الشواغر المعتمدة لعام 2024. وشدد على أن معدلات الشواغر المتوقعة ينبغي أن تستند إلى افتراضات دقيقة للميزانية وتوقعات واقعية للتوظيف بالنسبة للوظائف المؤقتة والثابتة، فضلاً عن معدلات الشواغر الفعلية التي شهدتها الفترات السابقة، مع مراعاة توقعات التقاعد وحالة السيولة.

25 - وأشار إلى استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، فقال إن النسبة المئوية الإجمالية للموظفات بلغت منذ بدء الاستراتيجية في عام 2017 ما قدره 51 في المائة في كافة أبواب الميزانية. غير أنه يتعين بذل مزيد من الجهود لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل. وتعرب اللجنة الاستشارية عن رغبتها في إبراز بعض الجوانب التي يمكن أن تؤثر على التمثيل الجغرافي واستعرضتها اللجنة الاستشارية. فحالات الموظفين الذي يتلقون بدل الوظيفة الخاص ويعيّنون "مؤقتاً" لشغل مناصب أعلى لفترات مطولة، مع احتفاظهم بحق العودة إلى وظائفهم، هي حالات لها تأثيرها على عملية التوظيف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أنه عُيّنَت أعداد كبيرة من الموظفين الفنيين المبتدئين، منذ عام 2018 وحتى الوقت الراهن.

ومعظم هؤلاء، كما يتبين في جميع أبواب الميزانية، يأتيون من مجموعة بعينها من البلدان. ومما يزيد من تفاقم تلك الحالة عدم وجود معايير واضحة لتحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة والوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية. واللجنة الاستشارية على ثقة في أن نظام الاستقدام الجديد، وكذلك التنقل، سيعالج بشكل كاف التحديات التي جرى تحديدها.

26 - وبالإضافة إلى الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، أشار إلى أن التقرير تناول عدداً من المسائل الشاملة. وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية الفعالية من حيث التكلفة وثقافة الكفاءة في المنظمة، في سياقات منها استعراضات الإنفاق وملاك الموظفين، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة إحداث تغيير ثقافي وسلوكي، ووضع منهجية ومعايير جيدة التصميم، وأدوات موضوعية لقياس الجودة والكمية، ونقاط مرجعية وأطر زمنية واقعية يمكن تحديدها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع خطة وإطار زمني واضحين، بالإضافة إلى توجيهات موحدة ومحددة، من أجل عمليات استعراض الإنفاق من قبل جميع الكيانات الممولة في إطار الميزانية العادية.

27 - واسترسل قائلاً إنه يمكن تحقيق قدر أكبر من الكفاءة بإنشاء آلية لتوحيد المعلومات المتعلقة بجميع مصادر التمويل، على سبيل المثال، وبشأن التعاون فيما بين جميع الكيانات ذات الصلة، بما في ذلك مع نظام المنسقين المقيمين، في تنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتأمل اللجنة الاستشارية أيضاً في أن تُضمّن الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل معلوماتٍ عن المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة والتي تهدف إلى توطيد مكاسب زيادة الكفاءة وإلى تحسين التنسيق. ورغم أن هذه الجهود ضرورية لكفالة قدرة المنظمة على تحقيق مقاصدها، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن حالة السيولة والتدابير المؤقتة اللازمة التي اتخذت في هذا الشأن سوف يكون لهما أثر كبير على الإنفاق وعلى تنفيذ الولاية ما لم تتم تسوية تلك الحالة في الوقت المناسب.

28 - وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أفاد بأن اللجنة الاستشارية تؤكد على سلطة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات ومسؤولياته ومسؤولته، وتدلي بتعليقات محددة بشأن الجوانب ذات الصلة، من قبيل استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان والذكاء الاصطناعي، وكلاهما في الفصل الأول من تقريرها وفي أجزاء من تقريرها المتعلق بمختلف أبواب الميزانية، مع إبراز أهمية كفالة امتثال المقترحات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع تعليمات الميزانية ذات الصلة واستعراضها على النحو الواجب من قبل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

29 - وشدد باسم اللجنة الاستشارية أيضاً على ضرورة تعزيز حوكمة وشفافية التبرعات، بما في ذلك آلية الرقابة على استخدامها، وإدراج معلومات مفصلة عن استرداد التكاليف، في مرفق لمقدمة مشاريع الميزانية المقبلة، بشكل منفصل عن المساهمات الخارجة عن الميزانية، حسب النوع والخدمة في إطار باب الميزانية ذي الصلة، مع تصنيف المعلومات المتعلقة بالنفقات حسب الباب ورتبة الوظيفة ومصدر التمويل.

30 - وزاد على ذلك بالقول إن اللجنة الاستشارية تود أن تسلط الضوء على عدد من الاستنتاجات التي توصلت إليها فيما يتعلق بمختلف أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. وفيما يتعلق بالباب 1، ترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقترحة بمبلغ 2,7 مليون دولار لتحويل الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف التابعة لمكتب التقييم على نطاق المنظومة من تمويل من خارج الميزانية إلى تمويل من الميزانية العادية ليس لها ما يبررها بما فيه الكفاية، وتوصي بعدم تحويل هذه الموارد في الوقت الحاضر. غير أنه رهنا بما قرره الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية

البرنامجية المقترحة لعام 2024 لنظام المنسقين المقيمين (A/78/753)، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المبلغ المقترح وقدره 13,4 مليون دولار، الذي يمثل حصة الأمانة العامة في ترتيبات تقاسم التكاليف في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

31 - وفيما يتعلق بالبواب 24، ذكر أن اللجنة الاستشارية تلاحظ الاتجاه المتمثل في الزيادات في الميزانية البرنامجية المقترحة للمفوضية. وينبغي أن يتسم تنفيذ الولاية، رغم أهميته، بالكفاءة، وأن يكون توحيد الموارد وإنشاء قدرة أساسية للمكتب، وفقا لتوجيهات الجمعية العامة، قد أدى إلى تحقيق الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى نظام لتتبع النفقات المتعلقة بتقارير التقديرات المنقحة والميزانية البرنامجية المقترحة من أجل رصد استخدام الموارد وأوجه الكفاءة. وفيما يتعلق بمقترح إنشاء وظائف جديدة في أشكال الوجود الإقليمي القائمة في مواقع ميدانية محددة، ينبغي توافر مزيد من الوضوح بشأن الهيكل التنظيمي للمقر والمكاتب الإقليمية، بما يشمل الرتبة الوظيفية المناسبة لقيادة المكاتب الإقليمية، والتسلسل الإداري، والرقابة.

32 - وفي ما يتعلق بالبوابين 23 و 35، قال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تناقش الجمعية العامة، على المستوى والمنبر المناسبين، وعلى أساس تقرير صادر عن الأمين العام، فعالية كل من البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، وإمكانية التنبؤ بتمويل الكيانات المشاركة في العمل المنجز في إطار هاتين الآليتين وسلامة إدارتها وعددها، من أجل تعزيز دور الآليتين وكفالة فعاليتيهما في دعم البلدان المحتاجة في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

33 - وفيما يتعلق بالفرع 27، لاحظ باسم اللجنة الاستشارية أن التقارير السنوية التي تتضمن معلومات عن الموارد الخارجة عن الميزانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقدم إلى الجمعية العامة لأغراض العلم بها، وأن أموال المكتب الخارجة عن الميزانية تخضع لمراجعة الحسابات من قبل هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة. وفيما تشير اللجنة إلى مشاركة الدول الأعضاء ومحدودية توجيهاتها، بسبل منها فريق الجهات المانحة الداعمة للمكتب، ومع مراعاة احتمال وجود أخطار تشويه السمعة، من قبيل المتعلقة منها بالجهات الشريكة المنفذة، ستواصل اللجنة إبقاء النظر في تعزيز آليات المساءلة والرقابة على موارد المكتب الخارجة عن الميزانية قيد الاستعراض.

34 - وفيما يتعلق بالبواب 28، تابع قائلاً إن اللجنة الاستشارية تلاحظ عدم وجود معلومات شاملة ودقيقة وواضحة عن الموارد الإجمالية المعنوية بالإعلام والاتصالات على كامل نطاق الأمانة العامة، وعن تقسيم العمل بين إدارة التواصل العالمي والموارد المعنوية بالاتصالات في مختلف الكيانات، وعن سبل تعزيز ترتيبات التنسيق الحالية فعالية وكفاءة استخدام الموارد إلى أقصى حد ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستند الاستعراض المستقل والمحايد للإدارة الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 262/77 إلى رؤية استراتيجية واضحة وتحليل متعمق للقوة العاملة وعبء العمل لجميع الموارد الحالية المتعلقة بالاتصالات داخل الإدارة وعلى نطاق الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يهدف الاستعراض إلى تحسين وتحديث الأمانة العامة، ولا سيما أساليب عمل الإدارة؛ وتعزيز التكامل والتنسيق بين الأمانة العامة والكيانات غير التابعة للأمانة العامة لتحقيق قدر أكبر من الأثر والمكاسب في الكفاءة، بسبل منها توزيع أكثر إنصافاً لمراكز الأمم المتحدة للإعلام والموارد غير الأساسية؛ وأخيراً، مساعدة الإدارة في التعريف بأنشطة الأمم المتحدة ورسائلها على الصعيد العالمي بكفاءة وفعالية.

35 - وفيما يتعلق بالباب 29 ألف، ذكر أن اللجنة الاستشارية ترى أن تحدد أدوار كل من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم الميداني، بما في ذلك ما يخص خطي الدفاع الثاني والثالث، تحديدا واضحا فيما يتعلق باستعراض الإنفاق وإدارة الموارد البشرية وإدارة الأصول، وذلك لتجنب تداخل المهام والفجوات في المسؤوليات والأثر السلبي على المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بخطط الدفاع الثالث والموارد المرتبطة به تحديدا واضحا؛ والاستعراض المقبل للأمر الإداري المتعلق بالتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/AI/2021/3) قد يتيح فرصة لمعالجة هذه المسألة.

36 - وواصل كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن القصد من الباب 33 هو تمويل الاحتياجات السنوية والصغيرة الحجم، ومع ذلك، فإن المقترحات لعام 2025 المتعلقة بمشاريع كبيرة ومتعددة السنوات حُددت من خلال التخطيط للاستثمارات الرأسمالية، من قبيل تحديث التوحيد القياسي العام لنظم عقد المؤتمرات في المقر. وترى اللجنة الاستشارية أن أي قرار استثنائي بإدراج المشاريع الكبيرة والمتعددة السنوات في إطار الباب 33 ينبغي أن تقترحه الجمعية العامة وتوافق عليه في سياق التخطيط للاستثمارات الرأسمالية.

37 - ومضى يقول إن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية، التي تستثني البعثات السياسية الخاصة، تستتبع تخفيضاً إجمالياً قدره 21,3 مليون دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، قبل إعادة تقدير التكاليف. واختتم كلمته بالقول إنه بالرغم من الدعم القيم الذي يقدمه الأمين العام وفريقه للجنة الاستشارية أثناء نظرها في مقترح الميزانية، فمن الضروري تعزيز الجهود لكفالة تقديم الوثائق الكاملة والدقيقة في الوقت المناسب، بما في ذلك المعلومات التكميلية والردود الخطية.

38 - **الرئيسة:** فتفت الانتباه إلى البيان المقدم من الأمين العام وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/C.5/79/2)، وإلى تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/79/7/Add.7) وإلى البيانات الاستهلاكية ذات الصلة، المتاحة على موقع اللجنة الخامسة على الإنترنت.

39 - **السيد كويبا (أوغندا):** تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن الطابع البرنامجي للميزانية العادية للأمم المتحدة لا يمكن تغييره، لأنه سمة خاصة من سمات الطابع الحكومي الدولي للمنظمة. ومع ذلك تعيد المجموعة تأكيد دعمها الثابت لصلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لشؤون التخطيط والبرمجة والتقييم والتنسيق. وينبغي تعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق، وأن تواصل اللجنة تقديم توصيات موضوعية بشأن البرامج التي تصوغها الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، تلاحظ المجموعة أن عدداً من البرامج لم تصدر لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأنها.

40 - وأردف يقول إن اللجنة تدعو إلى تنفيذ القرار الجمعية العامة 244/78، الذي قررت فيه الجمعية أن يتواصل رؤساء الجمعية العامة ورؤساء اللجنة الخامسة الجدد مع رؤساء اللجان الرئيسية ويدعمهم لكفالة أن تنظر اللجان الرئيسية، حسب الاقتضاء، في البرامج التي لم تقدم بشأنها لجنة البرنامج والتنسيق توصيات، وأن تصدر الاستنتاجات والتوصيات بشأن تلك البرامج إلى اللجنة الخامسة ضمن الأجل المحدد.

41 - وتابع يقول إن الأمين العام اقترح ميزانية برنامجية تبلغ نحو 3,6 بلايين دولار لعام 2025، قبل "الإضافات" المتوخاة. ويجب أن تكون الولايات ممولة بشكل كافٍ. ومع ذلك تعرب المجموعة عن قلقها إزاء مستوى التمويل المخصص للمجالات ذات الأولوية للمنظمة فيما يتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتنمية أفريقيا. وعلى مدى السنوات الخمس السابقة، لم يطرأ أي تغيير يذكر على مستوى الموارد المخصصة لركيزة التنمية، في حين ارتفع مستوى الموارد المخصصة لجانب واحد في إطار الركائز الأخرى بنسبة 64 في المائة تقريباً.

42 - ومضى يقول إنه ينبغي تعزيز ركيزة التنمية، وستعمل المجموعة على كفاءة توافر الموارد الكافية للهيئات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية. وتؤيد المجموعة، على وجه الخصوص، توفير الموارد المناسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتشير المجموعة أيضاً إلى أن الجمعية العامة كلفت، في قرارها 279/72، بإعادة توزيع المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة على الأنشطة الإنمائية.

43 - وواصل كلامه بالقول إنه يجب إجراء مناقشة مستفيضة لأداء وأثر البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية. وتتلقى هاتان الآليتان مستويات منخفضة إلى حد كبير من الموارد وتفتقران إلى الهيكل الأكثر تنسيقاً اللازم لتمكينهما من تلبية الاحتياجات في الميدان بدلاً من الاستجابة لمطالب كيانات الأمانة العامة. وتتطلع المجموعة إلى زيادة أهمية الأمانة العامة بالنسبة للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى الأمم المتحدة، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى بلدان الجنوب. وتؤيد المجموعة بقوة الأونروا وستعمل على كفاءة تزويدها بالموارد اللازمة في هذه المرحلة الحرجة.

44 - وزاد على ذلك بالقول إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2024، وفر فرصة ثمينة للمجتمع الدولي للدفع قدماً بعجلة تنفيذ خطة عام 2030 وتجديد التزامه بتعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها العميق إزاء القيود المالية المفروضة على المنظمة نتيجة للتأخر الكبير في سداد الأنصبة المقررة، التي يدفع معظمها أكبر مساهم منفرد. وقد أثر هذا الوضع تأثيراً كبيراً على تنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2024، وستكون الموافقة على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 غير ذات معنى إذا كانت المنظمة تفتقر إلى السيولة اللازمة لتنفيذ الولاية. واقترح، في حالة حدوث أزمة سيولة وفي بداية المناقشة العامة للجمعية العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى، أن يدلي ممثل للأمانة العامة ببيان عن القيود المالية التي تواجهها المنظمة، لأنها تستحق اهتمام جميع الوفود.

45 - وخلص إلى القول إن مبدأي التمثيل الجغرافي العادل ونكافؤ الجنسين يظلان شاغلاً أساسياً للمجموعة. والهدف من عمل اللجنة في الدورة الحالية ليس فقط تنفيذ القرارات وتوفير الموارد الكافية للوفاء بالولاية، بل أيضاً كفاءة نوعية الحياة للجميع.

46 - السيدة تشوا (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقالت إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 تخضع للنظر في وقت تتزايد فيه التحديات العالمية والتوترات الجيوسياسية والتهديدات الناشئة، وهي ظواهر لها تأثير مفرط على البلدان النامية، مما يعوق جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

47 - وأضافت تقول إنه يجب أن تمويل المنظمة ولاياتها تمويلًا كافيًا. فعلى مر السنين، فُرضت على الأمم المتحدة قيود مصطنعة، بما في ذلك التخفيضات التعسفية في الميزانية البرنامجية المقترحة وحجب التبرعات بشكل متعمد. وتؤدي هذه الإجراءات إلى تقويض المنظمة في وقت حيث تُطلب الجهود المشتركة للدول الأعضاء لتعزيز تعددية الأطراف من أجل التصدي للتحديات العالمية، بسبل منها حصول اللجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين على التمويل الكافي لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية.

48 - وأردفت تقول إن ميثاق المستقبل، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر 2024، حدد طموحات الدول الأعضاء من أجل مستقبل أفضل، في مجالات منها التنمية المستدامة والتعاون الرقمي والسلام والأمن. وعلى الرغم من أن الميثاق ليس كاملاً، فيمكن للدول الأعضاء أن تفخر بأنه اعتمد بتوافق الآراء على أساس مساهمتها الجماعية، بعد مفاوضات مضيئة استمرت لمدة عامين. ويجب على الدول الأعضاء الآن دعم تنفيذ الميثاق من خلال كفالة توافر الموارد الكافية تحقيقاً لهذا الغرض، وبالتالي تيسير تحقيق النتائج.

49 - وتابعت تقول إن من المهم، في الوقت نفسه، تعزيز شفافية المحاسبة والاستخدام الفعال والمسؤول لموارد المنظمة. وتلاحظ رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملاحظة اللجنة الاستشارية بشأن الدرجة العالية الواضحة من التفاتية في مقترحات الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، وتوافق على أنه يمكن بذل مزيد من الجهود لتقييم الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات التي حددتها الجمعية العامة والأجهزة الأخرى.

50 - ومضت تقول إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تلاحظ أن التقديرات الأولية لتمويل البعثات السياسية الخاصة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 تبلغ 711 مليون دولار، وهو ما يمثل نحو 20 في المائة من الميزانية البرنامجية المقترحة. ووجهات نظر الرابطة بشأن تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة معروفة جيداً. وفي ختام كلمتها ذكرت أن الرابطة تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه القضايا، التي تتسم بأهمية خاصة في ضوء استعراضات هيكل السلام والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

51 - السيدة سامسون (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقباً): تكلمت أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ومقدونيا الشمالية، بالإضافة إلى أندورا وموناكو، فقالت إن الأمم المتحدة وصلت إلى لحظة تاريخية عقب اعتماد ميثاق المستقبل، الذي يظهر أهمية تعددية الأطراف في الدفع بالجهود الجماعية الرامية إلى صياغة المستقبل. وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية أساسية تتمثل في كفالة امتلاك الأمم المتحدة الوسائل اللازمة لتحقيق الطموحات التي حددتها الدول الأعضاء. ولذلك سيسعى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى كفالة اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في الوقت المناسب.

52 - وأعربت عن الأسف لعدم تمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن 16 برنامجاً مهماً. فقالت إن دور لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي دعمه، لا إضعافه وإيكاله إلى اللجان الرئيسية الأخرى التابعة للجمعية العامة. ولذلك، يكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأكيد دعوتها لأعضاء لجنة البرنامج والتنسيق إلى السعي بنشاط إلى تحقيق توافق في الآراء وتعزيز الإرادة السياسية للتوصل إلى حل وسط وتقديم توصيات بشأن جميع خطط البرامج، على النحو الذي كلفت به الجمعية العامة.

53 - وأضافت تقول إنه ينبغي للأمم العام أن يكفل أن تقدم الميزانية البرنامجية صورة دقيقة وشاملة للموارد اللازمة للوفاء بولايات المنظمة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية وتكون مسؤولة ماليًا. وتغطي ميزانية المنظمة مجموعة متنوعة من الأولويات الأساسية لفعالية المنظمة. ولذلك من الضروري أن تعامل جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة على قدم المساواة. ومن ثم يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالجهود المبذولة لتمويل المفوضية السامية لحقوق الإنسان تمويلًا كافيًا وتعزيز مواردها، ومعالجة النقص المزمع في تمويل قضايا حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعربت عن تطلعها إلى تقييم الأمين العام وتقريره بشأن الحاجة إلى زيادة تمويل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على النحو الذي يدعو إليه ميثاق المنسق.

54 - وتابعت تقول إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء استمعوا إلى نداء الأمين العام الداعي إلى تعزيز بناء السلام من أجل تكييف المنظمة مع الاحتياجات الملحة المعاصرة، ودعم جهوده لكفالة الأداء السليم لنظام المنسقين المقيمين. وقد طرح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اقتراحًا مدروسًا ومتوازنًا بشأن تمويل النظام، ولن تدخر جهدًا في العمل من أجل التوصل إلى حل مستدام. وأيدت أيضا رؤية الأمين العام نحو ثقافة المساءلة والأداء في الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يمكن زيادة تحسين عملية التخطيط والميزانية لتزويده بالمرونة اللازمة لاستخدام الأساليب الاستراتيجية والإدارية بفعالية بغية متابعة الأداء والنتائج.

55 - ومضت تقول إنه يجب الوفاء بالالتزام باعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة بالتزام مماثل بالوفاء بالالتزامات المالية تجاه المنظمة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعم الأمم المتحدة، مع كفالة الأثقي أي تدابير مقترحة بأعباء على الدول التي بقي بالتزاماتها باستمرار. ولذا دعت الدول الأعضاء إلى ضرورة أن تسدد الدول الأعضاء تبرعاتها بالكامل وفي حينها ودون شروط.

56 - وفي ختام كلمتها ارتأت أن تقوم اللجنة بقيادة المنظمة إلى النجاح من خلال مساعدتها على التصدي للتحديات الهائلة التي تواجهها. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أي جهد للتوصل إلى نتيجة توافقية بشأن الالتزامات المقطوعة في هذا الصدد. وأعربت عن امتنانه لموظفي المنظمة لنفائهم الثابت وعملهم الدؤوب من أجل الوفاء بولايتها.

57 - السيد رشدي (مصر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه مع بدء الجمعية العامة دورتها الثانية عقب اعتماد دورة الميزانية السنوية، فستدعم المجموعة الجهود الرامية إلى تحقيق الفوائد المتوقعة من هذه الدورة، وهي ثقافة تركز على النتائج، ومشاركة مديري البرامج، والتخطيط المرن والفعال، والعرض الشامل للتقارير، والمساءلة والشفافية على جميع مستويات المنظمة. وتولي المجموعة أيضا أهمية خاصة لكفالة استمرار الطابع الحكومي الدولي لتخطيط البرامج وكفالة التسلسل الملائم عند النظر في البرامج.

58 - وأضاف قائلا إن عدم توصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى اتفاق بشأن 16 برنامجاً في دورتها الرابعة والستين يمثل انتكاسة مقارنة بدورتها الثالثة والستين التي لم تتمكن فيها من التوصل إلى اتفاق بشأن 10 برامج. وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء استمرار عدم قدرة لجنة البرنامج والتنسيق على اختتام دورتها بنتائج توافقية وأعربت عن انزعاجها إزاء زيادة عدد البرامج التي لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وتعلق المجموعة أيضا أهمية كبيرة على عمل اللجنة.

59 - وتابع قائلاً إن المجموعة تتطلع لهذا السبب إلى التنفيذ الكامل لجميع عناصر قرار الجمعية العامة 267/77. وفيما يتعلق بالبرنامج الـ 16 التي لم تُقدم لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأنها بعد النظر فيها، تشدد المجموعة على ضرورة أن يتواصل رئيس الجمعية العامة ورئيس اللجنة الخامسة مع رؤساء اللجان الرئيسية وأن يقدموا الدعم لهم، من أجل ضمان أن تنظر اللجان الرئيسية المعنية في تلك البرامج وأن تقدم الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 254/77.

60 - وزاد على ذلك بالقول إن المجموعة تلاحظ أن الأمين العام يقترح ميزانية برنامجية تبلغ 3,6 بلايين دولار لعام 2025، بما في ذلك 711 مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0,3 في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2024. فالتحديات العالمية الراهنة ذات الأبعاد المتعددة - التي تتخذ شكل تحديات للسلام والأمن، واحتياجات إنسانية متزايدة، ونكسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقدم معدوم في مجال العمل المناخي - تتطلب أمماً متحدة قوية وفاعلة تؤدي دوراً أعظم من ذي قبل. ولهذا السبب، يجب أن تحتفظ المنظمة بالمستوى الأمثل من القدرات التنظيمية، وأن تحافظ على تأثيرها العالمي وتستبقي قوة عاملة كفؤة تكفل تشكيلتهم التمثيل الجغرافي العادل.

61 - ومضى يقول إن المنظمة لا تستطيع مع ذلك أن تقي بوعودها أو ولاياتها إذا كانت تواجه قيوداً مالية. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة إلى تخصيص موارد تتناسب مع التحديات المعاصرة ومع التوقعات المتزايدة المعقودة على الأمم المتحدة. وإن اعتماد ميثاق المستقبل مؤخرًا، بأهدافه الطموحة والواسعة النطاق، يشهد بوضوح على الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالأمم المتحدة وبمستقبلها. ومع ذلك لا يمكن الوفاء بهذا الالتزام دون توفير الموارد اللازمة. ولذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، من أجل التخفيف من الضائقة المالية للمنظمة.

62 - وأعقب ذلك بالقول إن المجموعة ستشارك بالتالي بنشاط في مداوات اللجنة لتخصيص التمويل المطلوب لجميع البنود ذات الصلة، بما في ذلك البنود المتعلقة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ودعم الأمم المتحدة لأفريقيا من خلال خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وحساب التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، والتشييد وإدارة الممتلكات، ونظام المنسقين المقيمين. واختتم حديثه قائلاً إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على ميثاق المستقبل.

63 - السيدة شاندا (سويسرا): تكلمت أيضاً باسم ليختنشتاين، فقالت إن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة تمثل استثماراً في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان؛ وتعكس الالتزام الجماعي للدول الأعضاء بالعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية؛ وتشكل العمود الفقري لأنشطة المنظمة. فبدون موارد كافية، لا يمكن تنفيذ الولايات التي حددتها الدول الأعضاء، ولا يمكن توفير هذه الموارد ما لم تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها من خلال دفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. ولذلك يدعو الوفدان الدول الأعضاء الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها.

64 - وأضافت تقول إنه يطلب إلى الأمين العام في ميثاق المستقبل تقييم الحاجة إلى تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام ومتزايد لركيزة حقوق الإنسان. وترحب سويسرا وليختنشتاين بتعزيز ركيزة حقوق الإنسان، على النحو المقرر في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وستعملان على كفالة حصول الركيزة على الموارد اللازمة لتمويل الولايات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يجب تخصيص موارد كافية من الدول الأعضاء للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية لتمكينها من تنفيذ ولايتها.

65 - وبالإضافة إلى ذلك قالت إن منع نشوب النزاعات وبذل جهود الوساطة مسألتان جوهريتان تتطلبان توجيه القدر المناسب من التمويل إليهما إذا أُريد لهما أن تحققا كامل إمكاناتهما. وينطبق الأمر نفسه على موضوع المساءلة، حيث يؤيد الوفدان بشدة محاكمة مرتكبي أشد الجرائم خطورة. فالآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ومحكمة العدل الدولية تؤدي دوراً أساسياً في هذا الصدد، وينبغي أن تتلقيا الموارد اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهما.

66 - وأردفت قائلة إن الوفدين يعربان عن رغبتهما في تسليط الضوء على أهمية الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، التي دخلت مرحلتها النهائية. فهما يتطلعان، على وجه الخصوص، إلى افتتاح قاعات الاجتماعات في قصر الأمم، حيث إن ذلك سيعزز قدرة المجتمع الدولي على العمل بشكل جماعي وفعال، مما يؤكد من جديد أهمية تعددية الأطراف. وهكذا فإن الخطة الاستراتيجية للتراث هي في حد ذاتها مساهمة في تعددية الأطراف، وشكر الوفدان الدول الأعضاء على دعمها للمشروع.

67 - ومضت تقول إن قدرة الدول الأعضاء على تبادل الآراء ضرورية. لذلك يجب أن يكون لدى الإدارات الموارد والولايات الكافية، في المجال الافتراضي وغيره، لتيسير تنظيم الاجتماعات في نيويورك أو جنيف أو فيينا أو نيروبي. وكانت الدول الأعضاء قد حددت لنفسها أهدافاً طموحة، لكن موظفي الأمم المتحدة هم القوة الدافعة وراء نجاح المنظمة. ويعرب الوفدان عن الشكر لها لما تضطلع به من عمل دؤوب، لا سيما في الميدان، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي غالباً ما يتم فيها هذا العمل. وفي ختام كلمتها أعربت باسم الوفدين عن تعازيها لأسر المتوفين من موظفي الأمم المتحدة وتمنياتهما بالشفاء العاجل للمصابين.

68 - السيد فينحاس (البرتغال): تكلم باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية فقال إن أعضاء الجماعة يتقاسمون، على الرغم من تنوعهم، لغة وتاريخاً وقيماً مشتركة وتقديراً لتعدد اللغات ومنظومة الأمم المتحدة. ويؤيدون بشكل كامل الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة المنظمة من أجل تمكينها من الوفاء بولياتها. وعلى وجه الخصوص، يمكن لنظام المنسقين المقيمين، الذي يعمل في ثمان دول أعضاء في الجماعة، أن يعزز التنسيق والدعم لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. لذلك يلتزم أعضاء الجماعة بالمساهمة في المناقشات بشأن تمويل المنظومة، بالتنسيق مع مختلف الجماعات الأخرى التي تنتمي إليها.

69 - وأضاف قائلاً إن اللجنة تؤدي دوراً حاسماً في كفالة حصول الأمم المتحدة على الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التي وافقت عليها الدول الأعضاء. ويجب تعزيز عملية إعداد الميزانية بشكل مستمر ويجب أن تكون مدعومة بالإشراف من الدول الأعضاء، والإدارة الفعالة، والالتزام بالأنظمة المالية والشفافية في استخدام الموارد. وهذا بدوره يتطلب توفير سيولة كافية. وسيواصل أعضاء الجماعة، من جانبهم، بذل كل جهد ممكن لدفع تبرعاتهم في الوقت المحدد، مع مراعاة الواقع الاقتصادي الذي يواجهونه وقدراتهم الفردية على الدفع. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

70 - وأردف يقول إن المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذي عقد في ساو تومي وبرينسيبي في عام 2023، ركز على الشباب والاستدامة، مما يسهم في الالتزامات المقطوعة في إطار ميثاق المستقبل، بما يتماشى مع خطة عام 2030. وسيدعم أعضاء الجماعة تنفيذ الميثاق من خلال كفالة تأمين الموارد اللازمة لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أهمية البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام في منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام، ينبغي أن تتلقى هذه البعثات التمويل الكافي لتمكينها من تنفيذ ولاياتها.

71 - وتابع يقول إن ما يجمع بين الدول الأعضاء في الجماعة هو البحر واللغة البرتغالية، وهي اللغة الرابعة من حيث الشيوع على مستوى العالم والأكثر استخداماً في نصف الكرة الجنوبي، إذ يبلغ عدد المتحدثين بها 27 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن كونها لغة رسمية ولغة عمل في 32 منظمة دولية. وتعدد اللغات ليس مسألة إنصاف فحسب، بل كان أيضاً وسيلة لكفالة اتخاذ قرارات أكثر تمثيلاً وشمولاً. ومع تقدم المناقشات المتعلقة بالميزانية العادية للمنظمة، ستعمل الجماعة من أجل أن تكون منظومة الأمم المتحدة متعددة اللغات والثقافات بحق. وتعرب عن أملها في أن تصبح البرتغالية لغة رسمية للمنظمة.

72 - وقال، متحدثاً بصفته الوطنية، إن البرتغال قد تخلت طواعيةً منذ عام 2019 عن الخصم البالغ 20 في المائة الذي كان يحق لها الحصول عليه من تبرعاتها لحفظ السلام، بعد أن انضمت إلى المستوى بآء ودفعت معدل أنصبتها المقررة بالكامل. واختتم بالقول إنها ستفعل الشيء نفسه خلال الفترة 2025-2027.

73 - السيد لو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 يعرض باعتباره يساوي أساساً مستوى الميزانية البرنامجية لعام 2024، ومع ذلك فإن عدداً من "الإضافات" إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لم يؤخذ في الحسبان بعد. وبناءً على ذلك، فإن مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 دون "الإضافات" يمثل زيادة قدرها 120 مليون دولار مقارنةً بمستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 دون "الإضافات". وتوفر هذه المقارنة نظرة عامة أكثر واقعية وتمكن من إجراء تحليل مستنير للميزانية البرنامجية المقترحة.

74 - وأعرب باسم وفد بلده عن تقديره للعمل الذي تقوم به اللجنة الاستشارية والذي سيوجه مناقشات اللجنة الخامسة. وقال إن الولايات المتحدة ستطرح، وفقاً لممارستها المعتادة، أسئلة مباشرة على اللجنة الاستشارية من أجل فهم توصياتها ومبرراتها بشكل أفضل. وطلب أن يقوم رئيس اللجنة الاستشارية، بالإضافة إلى الرد على أسئلة الدول الأعضاء خطياً بعد إجراء المشاورات ذات الصلة، بالإجابة شفويًا على هذه الأسئلة في غرفة الاجتماعات، على غرار ما فعل الرؤساء السابقون للجنة الاستشارية. وينبغي للجنة الاستشارية أيضاً أن تتعاون مع الأمانة العامة قبل وضع توصياتها في صيغتها النهائية من أجل كفالة فهم آثارها الكاملة، لأن ذلك سيجعلها أقوى وأصلب وأسلم من الناحية التقنية، مما يسهل على اللجنة الخامسة اتخاذ إجراءات بشأنها.

75 - وأردف يقول إن القواعد الإجرائية ضرورية لسلسلة عمل المنظمة. ولذلك فإنه يشعر بالقلق لأنه بالرغم من أن النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة تنص على ضرورة مراعاة هذه الآثار في أي قرار تتخذه لجنة ما بشأن مقترح ينطوي على آثار في الميزانية، فإن لجنة البرنامج والتنسيق وافقت على إدراج فقرة تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية في تقريرها عن دورتها الرابعة والستين (A/79/16) دون أن تكون على علم بتلك الآثار. وذكر في ختام حديثه أن هذا الوضع غير مقبول.

76 - السيد يامازاكي (اليابان): قال إن اللجنة تمكنت في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والسبعين من اختتام مداولاتها قبل عيد الميلاد بالتوصل إلى حل وسط من أجل إتاحة الوقت الكافي للأمم المتحدة للتحضير للسنة المالية 2024. وقد وفرت أيضاً موارد مالية مستدامة لصندوق بناء السلام، وأدرج اقتراح ذو صلة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. وتتمثل مسؤولية اللجنة في الدورة الحالية في مواصلة توفير التوجيه والموارد الكافية للأمم المتحدة لتمكينها من العمل في وقت يشهد تحولاً عالمياً عميقاً.

77 - وأشار باسم بلده إلى استمرار الاتجاه التصاعدي في مستوى الميزانية العادية، حيث اقترحت ميزانية قدرها 3,6 بلايين دولار لعام 2025 من أجل توطيد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم المساعدة الإنسانية، وصون السلام والأمن الدوليين. وللمنظمة دور متزايد وقد تولدت عنها توقعات كبيرة. وقال إن وفد بلده سيقم بعناية المستوى العام للميزانية البرنامجية المقترحة على أساس الأدلة التقنية والانضباط في الميزانية من أجل كفاءة المساءلة والرقابة، إلى جانب تزويد الأمم المتحدة بموارد كافية لتنفيذ الولاية. ويلزم أيضا كفاءة أن تظل المنظمة نابضة بالحياة والابتكار، كما يلزم ترشيد أية وظائف أو ولايات ربما يكون الزمن قد تجاوزها. واختتم بالقول إن وفد بلده لا يزال يتطلع، وقد أخذ ذلك في الاعتبار، إلى مناقشة استراتيجية إصلاح المنظمة وتنشيطها.

78 - السيد النصر (قطر): قال إن قطر تواصل الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل في إطار الميزانية العادية وفي موعدها من أجل كفاءة توافر الأموال الكافية لتنفيذ الولاية والتغلب على أزمة السيولة المستمرة. وستواصل كفاءة توافر موارد كافية ويمكن التنبؤ بها للنهوض بعمل المنظمة الأساسي.

79 - وأضاف قائلاً إن قطر تقدر عاليا جهود الأمين العام المستمرة لدعم جهود المساعدة الإنسانية في غزة من خلال اقتراح توفير تمويل إضافي للأونروا في الميزانية المقترحة لعام 2025. ويجب معالجة النقص المزمع في ميزانية الوكالة. وعلاوة على ذلك، فقد ازدادت أعباء الوكالة بشكل كبير خلال العام المنصرم، لا سيما في ضوء الحالة الإنسانية الخطيرة للغاية في غزة. وتضطلع الأونروا بدور حاسم في الاستجابة لتلك الأزمة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة لملايين اللاجئين الضعفاء في الأراضي الفلسطينية والبلدان المجاورة.

80 - وأثنى باسم وفد بلده على التقدم الملموس الذي أحرزته الآلية الدولية المحايدة المستقلة في تنفيذ ولايتها ويرحب بنهجها الشامل. وقال إنه يؤيد اقتراح الأمين العام بتوفير الموارد المالية اللازمة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لتمكين الآلية من الوفاء بولايتها.

81 - وتابع قائلاً إن قطر تدعم برنامج العمل والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، دعماً لخطة عام 2030. وترحب أيضاً بموافقة الجمعية العامة خلال السنتين الماضيتين على تمويل إنشاء وظائف إضافية في مكتب مكافحة الإرهاب لتمكينه من الوفاء بولايته لكفاءة التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

82 - وواصل كلامه قائلاً إن دولة قطر ترحب أيضاً بقرار الجمعية العامة رقم 257/78، الذي وافقت فيه الجمعية على تخصيص مبلغ 50 مليون دولار سنوياً لحساب بناء السلام ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2025، وذلك من أجل دعم جهود الأمم المتحدة الحاسمة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها في العديد من البلدان النامية، ووضع البلدان المتضررة على طريق التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع قطر في الدورة الحالية إلى توفير الموارد الضرورية لنظام المنسقين المقيمين لأهميته ودوره في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

83 - السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك): قالت إن ميثاق المستقبل أكد الحاجة إلى تعددية أطراف قوية للتصدي بفعالية للتحديات العالمية العديدة التي تواجهها والمضي قدماً بالجهود الجماعية لبناء المستقبل الشامل والمزدهر والسلمي الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي. ويستلزم هذا المسعى مبادرات مشتركة من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة، فضلاً عن رؤية مشتركة ومتجددة للمستقبل تتطلب من كل دولة أن تتحمل

نصيبها من المسؤوليات، اقتناعاً منها بضرورة مشاركتها الكاملة لكفالة الأداء المناسب لمنظومة الأمم المتحدة. وإن أهمية معالجة أسباب وآثار الأزمات المترامنة، إلى جانب الأثر المدمر للنزاعات الطويلة الأمد، والتهديدات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وأوجه التفاوت في مجال التنمية بين البلدان والمناطق، واستمرار الحالات الإنسانية الهشة في جميع أنحاء العالم، كلها أمور تبرز بشكل لا يمكن إنكاره نطاق برامج الأمم المتحدة وعملها المليء بالتحديات، الذي أنجز في السنوات الأخيرة على خلفية من القيود المالية المتزايدة وحالة عدم اليقين.

84 - وأضاف قائلاً إنه يجب على اللجنة أن تعتمد، في الوقت المناسب، ميزانية برنامجية كافية ومستدامة ومسؤولة لعام 2025 لتمكين المنظمة من الوفاء بولاياتها بفعالية وكفاءة. فالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 طموحة وموجهة نحو تحقيق النتائج، وتمثل زيادة بالنسبة للاعتماد المخصص لعام 2024، مع اقتراح موارد إضافية في مجالات التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية في غزة، والتقييم، والتحقيق، والأخلاقيات، وصون السلام والأمن الدوليين، بالإضافة إلى الموارد المخصصة لمشاريع التشييد والقرارات التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية والتقديرية المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان. وفي المستقبل، ينبغي أن تُعرض على اللجنة في المستقبل مقترحات موحدة وأكثر واقعية للميزانية من أجل تحقيق توازن برنامجي ومالي أفضل، وبالتالي كفالة العمل الفعال وتحقيق نتائج هامة في إطار جميع أبواب الميزانية العادية بما يكفل إدارة الموارد إدارة رشيدة وفعالة ومسؤولة.

85 - السيد المرابط (المغرب): قال إن وفد بلده يؤيد تماماً الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، لأنها تعكس الأولويات والتحديات التي يجب أن تعالجها المنظمة بطريقة مناسبة وهادفة.

86 - وأضاف قائلاً إنه يجب إبراز الآثار المترتبة في الميزانية المقبلة على ميثاق المستقبل. وسيستلزم الميثاق، الذي يرسم طريقاً نحو مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً، تعبئة موارد الأمم المتحدة. ويجب تزويد المنظمة بالقدرة المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ ولاياتها، لا سيما في سياق عالمي يتسم بالعديد من الصدمات المتتالية والمتعددة الأبعاد.

87 - وتابع يقول إنه يجب إتاحة الموارد المالية الكافية لتمكين الأونروا من تنفيذ ولايتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير التمويل المناسب لنظام المنسقين المقيمين، نظراً لدوره الأساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظراً لأن هذا التمويل سيساعد على تحسين التنسيق في الميدان وتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف، لا سيما في أفريقيا. واختتم كلمته بالقول إن المغرب يولي أهمية كبيرة للإدارة المالية الشفافة والفعالة، لذا فهو يدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوكمة واستخدام الموارد بالشكل الأمثل، وبالتالي كفالة أن يسهم كل دولار ينفق في نجاح الأهداف المحددة.

88 - السيد لوكالي (كينيا): قال إن كينيا لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بالسلام والأمن الدوليين، وقد استثمرت في تعزيز الاستقرار في المنطقة المجاورة وخارجها، بسبل منها المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعمليات السلام التي تقودها جهات إقليمية وبعثات دعم الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الدور الرئيسي للمنظمة في صون السلام والأمن الدوليين، فإن كينيا تؤيد تماماً توفير التمويل الكافي لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

89 - وأضاف قائلاً إن السلام والتنمية يعزز أحدهما الآخر ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً. ومع ذلك، فإن التقدم جارٍ على المسار الصحيح بالنسبة لـ 17 في المائة فقط من الغايات المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة،

ويظل في حدوده الدنيا أو متوسطاً بالنسبة لنصف الغايات تقريباً، وإنه توقف أو انعكس اتجاهه في حالة أكثر من ثلث الغايات. ويؤدي عدم كفاية وسائل التنفيذ وعدم استدامتها - وبخاصة التمويل والدعم التقني وبناء القدرات - إلى عرقلة الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030. ولذلك ينبغي مواصلة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 مع خطة عام 2030.

90 - وتابع يقول إن التصدي للتحديات البيئية من قبيل تغير المناخ والحضرنة المستدامة يظل أمراً بالغ الأهمية. ومن شأن دعم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يساعد في مواجهة آثار فقدان التنوع البيولوجي والتلوث المتزايد لصالح الناس والنظام البيولوجي للكوكب.

91 - واختتم كلمته بالقول إن كينيا، باعتبارها البلد المضيف لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، تعرب عن تقديرها للجهود المبذولة لتحديث مرافق المؤتمرات في المكتب لتمكينه من تقديم الخدمات للدول الأعضاء. وتلتزم حكومة بلده بدعم المكتب في تنفيذ ولايته.

92 - السيد القضاة (الأردن): أعرب عن امتنانه للمفوض العام وموظفي الأونروا على جهودهم الدؤوبة والتضحيات الكبيرة التي يقدمونها من أجل تمكين الوكالة من تنفيذ واجبها الإنساني نيابة عن العالم في ضوء التحديات المركبة والخطيرة التي تواجهها الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما وجه الشكر للأمين العام على دعمه للأونروا، خاصة في ظل الظروف المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وحملات التحريض الموجهة ضد موقفه الإنساني المبدئي الداعم للوكالة.

93 - وأضاف قائلاً إنه لا يمكن لأي منظمة أخرى أن تحل محل الأونروا، حيث إنها لا تقدم المساعدات الإنسانية فحسب، بل أيضاً خدمات الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن الخدمات الأساسية الأخرى لملايين الفلسطينيين. فقد أثبتت الأونروا على مر العقود مركزية دورها وأنه من المستحيل الاستغناء عن الخدمات التي تقدمها بفعالية وكفاءة للاجئين في كافة مناطق عملياتها. ويدين الأردن مشاريع القرارات التي ينظر فيها الكنيست الإسرائيلي لأنها تستهدف وجود الأونروا وحصانيتها ومقارها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهذه القرارات تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وتجرد الشعب الفلسطيني من حقوقه وخدماته الحيوية التي كفلها المجتمع الدولي. ولذلك يجب على المجتمع الدولي رفض مشاريع القرارات هذه وكفالة احترام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بولاية الأونروا وخدماتها. واختتم كلمته بالقول إنه يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يقوم بواجبه الإنساني تجاه إزاء اللاجئين الفلسطينيين المتمثل في توفير الدعم المالي اللازم للوكالة دعماً لعملياتها في مناطق عملها الخمس، وبشكل ممنهج ومؤسسي من أجل كفالة فعالية أنشطتها.

94 - السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): قال إنه على الرغم من النداءات العديدة التي وجهتها المملكة العربية السعودية لوقف إطلاق النار، فإن الوضع يزداد سوءاً في المنطقة التي يقع فيها بلده. ولكي تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها، ينبغي تزويدها بالموارد اللازمة في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2025. وذكر أن وفد بلده يؤيد الزيادة المقترحة في الميزانية البرنامجية لعام 2025 إلى 3,6 بلايين دولار. فالميزانية المقترحة تعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها وستعزز الحفاظ على الاستقرار من خلال جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. كما أن المرونة المالية للمنظمة أمر بالغ الأهمية أيضاً. وتدعم المملكة العربية السعودية عمل الأونروا في تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات المحتاجة، كما تدعم دور محكمة العدل الدولية في تحقيق العدالة وتسوية النزاعات الدولية وفقاً للقانون الدولي. وهذه المؤسسات أركاناً رئيسية لتحقيق الاستقرار والسلام في العالم.

95 - وأضاف قائلاً إنه يجب على البلدان تسديد مساهماتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، في ضوء التحديات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، وتحديدًا أزمة السيولة. ومن شأن دفع هذه المساهمات في الوقت المناسب أن يتيح تنفيذ الولاية بفعالية ودون تأخير. وقد عملت المملكة العربية السعودية على إعادة تقييم الضوابط الداخلية لضمان قدرتها على سداد مساهماتها المالية في الميزانية العادية؛ وتأتي المملكة في المرتبة الخامسة عشرة في ترتيب الدول الأعلى مساهمة في الميزانية العادية. وأخيراً، تؤيد المملكة العربية السعودية التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، وتدعو إلى شراكة فعالة بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

96 - السيد المنصور (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يولي اهتماماً كبيراً لعمل الأمم المتحدة ويدعم توفير الموارد المالية الكافية لتمكينها من النهوض بولايتها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ويجب إدارة موارد ميزانية الأمم المتحدة بكفاءة وحكمة لتحقيق أهداف التنمية والسلام، بدلاً من إهدارها في تمويل آليات مسببة وغير شرعية تستهدف دولاً بعينها. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أن بعض الدول الأعضاء يستخدم نهجاً قائماً على ممارسة الضغوط والاستقطاب السياسية والمالي لكي يمول من الميزانية العادية ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. وأفاد بأن وفد بلده لا يعترف بتلك الآليات وتعارض تمويلها من الميزانية العادية. وعلاوة على ذلك، يرفض كل ما يرد بشأنها في تقرير الأمين العام واللجنة الاستشارية لعام 2025. ويؤكد أن لا ولايات لها نظراً للعيوب الجسيمة التي تطغى عليها، على النحو الذي أوضحه وفد بلده مراراً.

97 - وأضاف قائلاً إنه يجب تقديم الدعم لولاية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ودورها الفعال في حفظ السلام والكشف عن الانتهاكات العدوانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي. ويشدد وفد بلده على ضرورة حصر أنشطة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في مجالات المراقبة والرصد والإعلام، وأن تنتهي ولاية الهيئة بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي وإحلال السلام العادل والشامل، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ويرفض وفد بلده أي جهود للمساس بولاية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أو لتسييس عملها، وكذلك أي تدخل بين عملها وعمل البعثات والهيئات الأخرى العاملة داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الحفاظ على مستوى الملاك الوظيفي في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وينبغي إنهاء الجهود التي استمرت لسنوات طويلة لتقليص هذا الملاك الوظيفي تدريجياً. واختتم حديثه بالقول إنه ينبغي، علاوة على ذلك، زيادة ميزانية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لتمكينها من تنفيذ ولايتها بالكامل.

98 - السيدة السيابي (عُمان): قالت إن الأمم المتحدة تواجه العديد من التحديات، لا سيما مشكلة السيولة. ولذلك يجب على الدول الأعضاء أن تتعاون وتعاوناً وثيقاً مع الأمانة العامة من خلال تسريع سداد متأخراتها المالية، لأن هذا التعاون من شأنه كفاءة استمرارية تنفيذ برامج المنظمة وخططها، وبالتالي النهوض بالتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تزويد الأونروا بالموارد اللازمة لتمكينها من استئناف عملها الإنساني الحيوي في الشرق الأوسط، خاصة في ضوء الظروف الحالية التي تتطلب تكثيف الجهود لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً.

99 - وأضافت تقول إن التعاون الدولي عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل. فقد تم التأكيد في رؤية عمان 2040 على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وهي نتائج تسهم بدورها في دفع عجلة التنمية على المستويين الوطني والدولي. ولذلك، من الضروري تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة العالمية باعتبارها ركائز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي ويدعم الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه المنظمة. وفي الختام قالت إن عمان على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة على تحقيق الأهداف.

100 - السيد نغوين هوانغ نغوين (فييت نام): قال إنه بالنظر إلى التحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها العالم وإلى أن أقل من 20 في المائة من أهداف التنمية المستدامة في طريقها إلى التحقيق بحلول عام 2030، فيجب على الدول الأعضاء لدى استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 أن تعطي الأولوية لتخصيص الموارد لركيزة التنمية. وفي هذا الصدد، تؤيد فييت نام التدابير الرامية إلى كفاءة التمويل الكافي لحساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. وتدعم أيضاً جهود الأمين العام المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن الضروري إجراء استعراض شامل لنظام المنسقين المقيمين بهدف تحديد نموذج تمويل مناسب يتماشى مع الدور المعزز والفعالية التشغيلية للنظام في كل بلد.

101 - وأضاف قائلاً إن فييت نام تقرر باقتراح الأمين العام بتعليق إعادة الأرصدة الدائنة مؤقتاً لعام 2023 مقابل الأنصبة المقررة لعام 2025 بسبب المتأخرات الكبيرة في المدفوعات المستحقة لعام 2024. ومع ذلك، لا يشكل هذا الاقتراح حلاً جذرياً أو مستداماً لقضايا التمويل والسيولة. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لسداد أنصبتها المقررة من أجل مساعدة المنظمة على تجنب الاستمرار في فرض تدابير تقشفية.

102 - وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية، ذكر أن لجنة الاشتراكات أشارت في تقريرها عن دورتها الرابعة والثمانين (A/79/11 و A/79/11/Add.1) إلى أن معدل الأنصبة المقررة على فييت نام سيرتفع بنسبة تزيد على 70 في المائة خلال الفترة 2025-2027، وهي أعلى زيادة في تاريخ عضوية البلد في المنظمة ومن بين أعلى الزيادات المقررة لأي بلد لفترة الجدول المقبل. ورغم أن هذه الحالة تعكس النمو الاقتصادي الذي شهده بلده في السنوات الأخيرة، فهو ينطوي أيضاً على آثار كبيرة في الميزانية، نظراً لأن فييت نام بلد نام ذو موارد محدودة. ومع ذلك، تتعهد فييت نام بالوفاء بالتزاماتها في حينها وبالكامل. واختتم كلمته بالإعراب عن استعداد بلده أيضاً ليناقد مع الدول الأعضاء الأخرى إجراء استعراض دوري للمنهجية وإمكانية تطبيق حدود قصوى مختلفة على أساس مستويات التنمية.

103 - السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا): قالت إن كوستاريكا ممتنة للجهود المبذولة لتحسين منهجية الميزنة القائمة على النتائج. ويمثل تخطيط البرامج السنوية والعرض الملموس للنتائج تقدماً نحو مزيد من الكفاءة والشفافية. ورحبت بواقع أن أكثر من 65 في المائة من الأهداف الكمية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 يهدف إلى تحقيق زيادة بنسبة 10 في المائة أو أكثر في الأداء، وهو تطور يعكس الطموح المتزايد.

104 - وأضافت تقول إن ركائز الأمم المتحدة تستحق أولوية متساوية وتمويل كافٍ. ولذلك تعرب عن تقدير كوستاريكا لمقترح الأمين العام المتعلق بالبرنامج العادي للتعاون التقني، وحساب التنمية، وأنشطة نزع السلاح، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي سياق عالمي مضطرب، من الضروري زيادة تعزيز قدرات المنظمة في مجال حقوق الإنسان، الذي يظل أضعف من الركائز الأخرى.

105 - وأردفت تقول إن كوستاريكا قلقة من أن مفاوضات الميزانية تكتسي في كثير من الأحيان طابعاً طائفيًا، مما يتعارض مع الركائز الثلاث. ويؤدي هذا النهج إلى نتائج عكسية ويقوض الرؤية الشاملة التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تمتنع عن هذه الأساليب المثيرة للشقاق وأن تتبنى منظوراً يقوم على الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

106 - السيد تون (ميانمار): قال إن ميانمار، بوصفها من أقل البلدان نمواً، تعتمد على الدعم الخارجي في العديد من الأنشطة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فإنه يرحب باعتماد ميثاق المستقبل ويتوقع تحقيق نتائج مثمرة استناداً إلى الموارد الكافية.

107 - وأضاف قائلاً أن شعب ميانمار عاني، بعد مرور أربع سنوات على محاولة الانقلاب العسكري غير القانوني في ميانمار، معاناة كبيرة نتيجة الفظائع التي ارتكبتها المجلس العسكري الحاكم والتي ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إذ قُتل أكثر من 5 800 شخص بوحشية على يد المجلس العسكري الحاكم. وقد نزح أكثر من 3,4 ملايين شخص، معظمهم من النساء والفتيات والأطفال، وهناك أكثر من 18,6 مليون شخص، معظمهم من النساء والفتيات، في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تعرض للحرق أو التدمير أكثر من 100 000 منزل، وهناك ما يقرب من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ولذلك، تعمل حكومة الوحدة الوطنية مع منظمات المقاومة الإثنية ومختلف الأفراد لإنهاء الانقلاب غير الشرعي والديكتاتورية العسكرية وإنشاء اتحاد فيدرالي ديمقراطي.

108 - وأردفت تقول إن الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، يضطلعون بدور بالغ الأهمية في إيجاد حل مستدام للأزمة وكفالة العدالة للناس، ولا سيما الضحايا، في ميانمار. ولذلك ينبغي على اللجنة أن توفر التمويل الكافي للمبعوث الخاص والمقرر الخاص وآلية التحقيق المستقلة لتمكينهم من تنفيذ ولاياتهم بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

109 - ومضى يقول إنه يجب على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، اتخاذ تدابير حاسمة وفي الوقت المناسب على وجه السرعة لمعالجة المأساة التي لا توصف في ميانمار. ويجب على المنظمة والدول الأعضاء فيها أن تولي اهتماماً جاداً لتطلعات البلد ودعواته إلى العمل على إنهاء الديكتاتورية العسكرية وتيسير إقامة اتحاد ديمقراطي فيدرالي.

110 - السيدة سمير (ملديف): قالت إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطلعات الناس في جميع أنحاء العالم، الذين يتوقعون من الأمم المتحدة أن تحقق نتائج. وعلى وجه الخصوص، تتوقع شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتحقق نتائج من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

111 - وأضافت تقول إنه يجب لدى تخصيص الموارد لوحدات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مراعاة المسؤوليات الإضافية التي صدر بها تكليف في إطار خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، التي اعتمدت خلال المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام موارد المنظمة بشكل كفؤ وخاضع للمساءلة. ولذلك، تكرر ملديف دعوة اللجنة الاستشارية إلى تقديم بيانات الميزانية والبيانات المالية بشكل أكمل وأوضح. وينبغي أن توضح هذه البيانات أيضاً أي فروقات في الاعتمادات والنفقات على مدى السنوات الثلاث السابقة على الأقل.

112 - وتابعت قولها إن وفد بلدها لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء الاستنفاد التقديري للاحتياطيات من السيولة في الميزانية العادية بحلول نهاية العام. وينبغي للدول الأعضاء أن تقي بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد، لأن قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها تعتمد على مساهمات الدول الأعضاء. واختتمت بالقول إن ملديف تؤيد عملية ميزنة للأمم المتحدة تتسم بالكفاءة والشفافية وتستجيب للاحتياجات والتحديات المتطورة.

113 - السيد سوبيرون غوزمان (كوبا): قال إن كوبا تؤيد دور لجنة البرنامج والتنسيق في كفالة الصياغة الصحيحة لبرامج المنظمة. وبما أن عدد البرامج التي لم تصدر بشأنها توصيات ازداد خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والتنسيق، فينبغي تعزيز التعاون داخل لجنة البرنامج والتنسيق في دوراتها المقبلة.

114 - وأعرب عن الأسف لأن من الواضح أنه لا يمكن تنفيذ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، حتى قبل الموافقة عليها، تنفيذاً كاملاً بسبب ارتفاع مستوى المدفوعات المستحقة على أكبر مساهم في المنظمة. وفيما يتعلق بمستوى الموارد المقترحة، يمكن بذل مزيد من الجهود لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل ارتفاع مخاطر الفشل في هذا الصدد. وكوبا لا تدعو فقط إلى زيادة مستوى الموارد المخصصة للباب 23، البرنامج العادي للتعاون التقني، والباب 35، حساب التنمية، بل تدعو أيضاً إلى إجراء مناقشات مستفيضة من جانب اللجنة بشأن سبل تعزيز أثر كلا البابين على البلدان النامية. وهذان البابين من الميزانية العادية هما الأكثر احتمالاً لأن يؤثرتا بشكل مباشر على شعوب البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، في حين أن الأبواب المتبقية مصممة أساساً لتغطية تكاليف موظفي الأمانة العامة. وكوبا على استعداد لاعتماد ميزانية تتماشى مع احتياجات الناس في هذه البلدان.

115 - السيد يونغ (المملكة المتحدة): قال إن ميثاق المستقبل يرسم طريقاً للعالم بهدف التصدي للتحديات الجسيمة التي سيواجهها في عام 2025. ورغم أن الآثار المترتبة على الميثاق في الميزانية البرنامجية ستتاح في وقت لاحق من الدورة، فإن الميزانية الأساسية المقترحة لعام 2025 تنص بالفعل على تحسينات عالمية ملموسة. وعلى وجه التحديد، ترحب المملكة المتحدة بالتشديد على حقوق الإنسان والأونروا، وهما مجالان من المجالات ذات الحاجة المزمدة التي يمكن أن يترك التمويل أثراً واضحاً فيهما.

116 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيسعى، لدى استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، إلى كفالة توفير الموارد بكفاءة لولايات المنظمة، مما يتيح تنفيذها بشكل فعال. ورغم أن جهود الأمانة العامة في هذا الصدد موضع ترحيب، فإن مقترح الميزانية المعروض على اللجنة لا يقدم سوى صورة جزئية للموارد المطلوبة. ومن المحتم أن تؤدي التقديرات المنقحة المقبلة والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية،

بما في ذلك الآثار المترتبة على ميثاق المستقبل، إلى زيادة أخرى في مستوى هذه الموارد. ولذلك فإن وفد بلده يشجع الأمانة العامة على تعزيز ثقافة الكفاءة ليس فقط من خلال تعديل الميزانيات المقبلة عن طريق تقديم طلبات الزيادة في الميزانيات بل أيضا من خلال استخدام استعراضات الإنفاق واستعراضات التوظيف لكفالة أن يكون لدى المنظمة الموارد المناسبة في الأماكن المناسبة. ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن توجيه كل دولار يتم التبرع به إلى الأمم المتحدة نحو تعزيز التنفيذ والتصدي لتحديات المستقبل.

117 - وأردف يقول إن الخطط النظرية للميزانية البرنامجية هي الخطط البرنامجية. وتغرب المملكة المتحدة عن قلقها العميق لعدم توصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق في الآراء إلا بشأن 12 برنامجاً من أصل 28 برنامجاً، وهو أقل عدد من البرامج منذ خمس سنوات. ويمثل هذا المأزق إخفاقاً للنظام المتعدد الأطراف، ويلقي بضغط إضافي على اللجنة الخامسة خلال دورة مزدحمة بالفعل. وينبغي على جميع الأطراف أن تختتم بسرعة المناقشات بشأن هذه المسألة وأن تعمل معاً على كفالة توصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى نتيجة أكثر إيجابية من في دورتها الخامسة والستين. وبما أن عام 2025 يصادف الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، فقد أعرب عن أمله، في ختام كلمته، في أن تمكن الميزانية البرنامجية لعام 2025 المنظمة من مواصلة السعي بفعالية وكفاءة إلى تحقيق السلام وحقوق الإنسان والتنمية وسيادة القانون.

118 - السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه نظراً للأهمية التي يوليها وفد بلده للتوجيه الحكومي الدولي لتنفيذ الولاية، فإنه يود أن يتناول مسألة تخطيط البرامج. وتضطلع لجنة البرنامج والتنسيق بدور أساسي في كفالة التفسير الصحيح لولايات الأمانة العامة. ورغم أن وفد بلده يقدر لجنة البرنامج والتنسيق، فإن عملية التفاوض بشأنها واجهت تحديات في السنوات الأخيرة، حيث وصفت بعض البرامج بأنها غير قابلة للتفاوض بسبب تبني الدول الأعضاء مواقف متصلبة ومنتشدة، وهي ظاهرة أنهت المناقشات ذات الصلة. وهذه المواقف ليست ضارة بالمنظمة فحسب، بل ضارة أيضاً بروح تعددية الأطراف. وقد حُظر معظم البرامج التي لم يوافق عليها بسبب ما يسمى بالخطوط الحمراء المرتبطة بالولايات الحتمية، وهي خطوط حمراء اعترفت الأمم المتحدة نفسها بأنها تهدد تعددية الأطراف.

119 - وأضاف قائلاً إنه لا بد من التصدي للتدابير القسرية الأحادية الجانب، لما خلفت من عواقب وخيمة على الدول الأعضاء - ولا سيما اللاجئين، بسبب ظواهر معينة من صنع الإنسان - في مجالات من قبيل الصحة، والتعليم، والتنمية العلمية، وتمكين المرأة والشباب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد خلف عدم إحرار تقدم في المناقشات بشأن هذه التدابير أثراً ملموساً، لا سيما على البلدان النامية، التي تأثرت بشكل مفرط بهذه التدابير. ومن الضروري تجنب تهميش أصوات الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بقضايا من قبيل حماية اللاجئين والمساعدات الإنسانية الدولية والتنمية المستدامة. ومن الضروري أيضاً الاعتراف بالترابط بين التحديات العالمية من قبيل تغير المناخ والهجرة، الأمر الذي يتطلب استجابات دولية منسقة. وأعرب أخيراً عن تقدير وفده للدور الأساسي الذي تؤديه لجنة البرنامج والتنسيق في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة والميزانية وستقوم بدور بناء في دوراتها المقبلة.

120 - السيدة غونزاليز (أوروغواي): قالت إن وفد بلدها ملتزم بمناقشة القضايا على أساس الولايات التي حددتها الهيئات ذات الصلة. وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية توفير الموارد اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لهذه الولايات.

121 - وأضافت تقول إن أوروغواي تولي أهمية خاصة لتعزيز حقوق الإنسان وبعثات حفظ السلام والمسائل التي تركز على التكامل بين التنمية المستدامة وحماية البيئة. ولذلك فإن بلدها يركز على تخصيص الموارد لكيانات من قبيل المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإدارة عمليات السلام؛ واللجان الإقليمية، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتظل أوروغواي ملتزمة بكفالة توافر الموارد الكافية للهيئات الضرورية لتعزيز ركيزة التنمية. وعلاوة على ذلك، ونظراً لقيمة نظام المنسقين المقيمين، ينبغي كفالة استمراريته واستقراره.

122 - وأردفت تقول إن اللجنة ستستعرض في الدورة الحالية مقترحات التمويل المعروضة عليها بهدف كفالة توافرها مع احتياجات البلدان النامية والقيود التي تواجهها. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 252/78، يجب أن يكون تنفيذ الولايات بشكل كامل وفعال وكفؤ دائماً هو العامل الرئيسي في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد بما يتناسب معها ومع هيكلها العام من الملاك الوظيفي. وهذه الضرورة متوافقة مع الحاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحديد أوجه الكفاءة وتجنب ازدواجية الجهود، بسبل منها تحسين التنسيق والتعاون بين الإدارات والكيانات.

123 - وفيما ترحب أوروغواي ببلوغ النسبة المئوية الإجمالية للموظفات في جميع أبواب الميزانية العادية 51 في المائة، فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي العادل، فقالت إنها تلاحظ بقلق أن ربع الدول الأعضاء في المنظمة ممثل تمثيلاً ناقصاً أو غير ممثل. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأهمية كفالة المساواة في معاملة اللغات الرسمية الست، تعرب أوروغواي عن تقديرها لإطلاق إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات في آذار/مارس 2024، الذي يهدف إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

124 - وأردفت تقول إن أوروغواي أثبتت الأهمية التي توليها للجنة البرنامج والتنسيق من خلال اهتمامها المستمر بأن تكون عضواً في اللجنة ومن خلال محاولتها السعي إلى التوصل إلى حل وسط من أجل التوصل إلى إبرام اتفاقات في هذا الشأن. وأكدت في ختام حديثها أن لجنة البرنامج والتنسيق ذات قيمة استثنائية، لأنها تظل الهيئة الشرعية الوحيدة التي يمكن للدول الأعضاء من خلالها الإشراف على جهود الأمانة العامة وتوجيهها في تفسير الولايات.

125 - السيد لابوتين (الاتحاد الروسي): أعرب عن الأسف لأن الميزانية السنوية لا تزال تشكل تحدياً للدول الأعضاء. وقال إن جدول أعمال اللجنة أصبح متقلاً بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وفي ظل عدم وجود مزايا ملموسة في ظل نظام التخطيط لمدة سنة واحدة، حدثت زيادة كبيرة في عبء العمل ليس فقط بالنسبة للوفود ولكن أيضاً بالنسبة للجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق والأمانة العامة نفسها. وأصبحت أوجه القصور في دورة السنة الواحدة واضحة وتؤثر سلباً على الأمانة العامة، ولا سيما بسبب نقص السيولة في إطار الميزانية العادية. وعلى وجه التحديد، ونتيجة للانتقال إلى ميزانية السنة الواحدة، تخلت الأمانة العامة، بمبادرة منها، عن الحق في إصدار الأنصبة المقررة قبل سنتين من موعدها، وهو تطور أثر بشكل سلبي على حالة السيولة في الأمم المتحدة. ودعا باسم وفد بلده إلى إجراء تقييم موضوعي لمزايا دورة الميزانية لفترة السنتين والعودة بالتالي إلى نظام التخطيط المشار إليه.

126 - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي يشعر بخيبة أمل لأن الميزانية العادية لم تعد تُعتمد بتوافق الآراء. وهو لا يؤيد البرنامج 6، الشؤون القانونية، لأنه يتضمن إشارات إلى ما يسمى بآليات التحقيق غير المشروعة في سوريا وميانمار. وفضلاً عن إنشاء هياكل غير قانونية في انتهاك لصلاحيات مجلس الأمن، يشعر وفد بلده بالقلق أيضاً إزاء طلبات الأمين العام لتوفير الموارد لهذه الهياكل، بالرغم من توافر التمويل الكافي من خارج الميزانية.

127 - وأردف قائلاً إن من التحديات الأخرى اقتراح الأمين العام تخصيص أموال لما يسمى المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، في إطار الباب 24، حقوق الإنسان. وأشار إلى أن الحكومة السورية لم تطلب مساعدة تلك الهيئة ولم توافق على التعاون معها، وهو ما يمثل وسيلة أخرى لممارسة الضغط السياسي على دمشق. ونظراً لرفض الحكومة السورية التعاون مع ذلك الكيان، فإن أي إنفاق في هذا الصدد يبدو أنه إهدار كامل لموارد الدول الأعضاء، وخاصة في ضوء الصعوبات المعروفة جيداً المتعلقة باستلام الأمين العام التبرعات من الدول الأعضاء ونظام تخطيط الميزانية السنوية.

128 - وتابع قائلاً إن ثمة مسألة أخرى تتعلق بطلبات الأمين العام لتمويل قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان من الميزانية العادية، والتي أصبحت أداة يستخدمها الغرب الجماعي للتعدي على سيادة الدول وتبرير هيمنته السياسية والاقتصادية والمالية والأيدولوجية. ويجب أن تنتهي هذه الانتهاكات. وسيعرض الاتحاد الروسي موقفه بشأن هذه المسألة في إطار بند منفصل من جدول الأعمال.

129 - وقال إن وفد بلده يؤيد تخصيص الموارد التي طلبها الأمين العام، دون تخفيضات، من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/79/16). فمن شأن مقترح الأمين العام بشأن توفير تمويل إضافي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن يمكن الأمانة العامة من تنفيذ قرارات لجنة البرنامج والتنسيق على النحو المناسب. وأعرب أخيراً عن ثقة الاتحاد الروسي في أن المفاوضات ستظل شفافة قدر الإمكان وأن أساليب عمل اللجنة الخامسة ستظل قائمة.

130 - السيدة جيانغ هوا (الصين): قالت إن تخطيط البرامج والميزانية البرنامجية المقترحة وثيقا الصلة بعمل الأمم المتحدة عموماً وضروريان لتنفيذ الولاية بالكامل. وينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء بدور قيادي في استعراض خطط البرامج، وينبغي أن تتعكس مهام لجنة البرنامج والتنسيق بشكل كامل في هذه العملية. وفي الدورة الحالية، ينبغي وفقاً لقرارات الجمعية العامة مواصلة استعراض البرامج المقترحة.

131 - وأضافت قائلة إن التمويل هو أساس حوكمة الأمم المتحدة، وينبغي أن تكون الدول الأعضاء قادرة على المشاركة الكاملة في عملية إعداد ميزانية المنظمة. وأعربت عن تقدير الصين للجهود التي تبذلها الأمانة العامة في هذا الصدد، وعن أملها في أن تتعاون في وقت مبكر مع الدول الأعضاء بشأن إعداد الميزانية من أجل الاستمرار في تعزيز وضوح الميزانية البرنامجية المقترحة وتوفير معلومات كافية. وقد شهدت الميزانية البرنامجية في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً. إلا أن مستوى الموارد المخصصة للتنمية في السنوات الخمس السابقة كان أبطأ نمواً من مستوى الموارد المخصصة للأمن وحقوق الإنسان. ولذلك ينبغي زيادة تحسين تخصيص موارد الميزانية لكفالة تحديد أولويات الموارد الإنمائية، مما يتيح توفير الدعم لجهود البلدان النامية المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030. وأعربت عن أمل الصين في أن يتمكن الأمين العام من الحفاظ على الميزانية البرنامجية عند مستوى معقول ومواصلة اتباع ممارسات فعالة من حيث التكلفة وتتسم بالكفاءة.

132 - وأردفت تقول إنه ينبغي الاهتمام بالإدارة غير السليمة للميزانية، وفقدان الموارد وهدرها، وانخفاض الكفاءة التشغيلية وغيرها من المسائل المدرجة في تقارير المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمانة العامة أن توطد بشكل صارم الرقابة الداخلية والأداء الشامل للميزانية، وتعزز الشفافية في استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية، وتحسن الإشراف والإدارة لكفالة استخدام الموارد بما يتماشى مع ولايات المنظمة وقواعدها.

133 - وذكرت أن الصين سددت دائما اشتراكاتها للأمم المتحدة بالكامل ودعمت عمل المنظمة باتخاذ إجراءات عملية. وقالت أخيراً إن وفد بلدها لا يزال على استعداد للمشاركة البناءة مع جميع الأطراف من أجل التشجيع بشكل مشترك على تنفيذ ولايات المنظمة، بروح من الوحدة والتعاون والتوافق.

134 - **السيدة مونتيلمي (هايتي)**: قالت إن وفد بلدها يولي اهتماماً خاصاً للباب 17 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو باب أساسي لتعزيز حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه التحديد، أعربت عن رغبتها في تسليط الضوء على برنامج عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2025، وكذلك الاستراتيجيات التي وضعت لمتابعة أنشطتها في مجالات من قبيل الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة والقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. وتدعو هايتي إلى تمكين المرأة بحيث يكن في صميم مبادرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

135 - وأضافت تقول إن نسبة ثمانية وتسعين في المائة من تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة يأتي من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، المصممة على اعتماد قوانين تدعم عمل هذه الهيئة. وأشارت إلى اقتراح بتزويد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنحو 10 ملايين دولار لتمكينها من استكمال برنامج عملها. وأعربت باسم هايتي عن تقديرها للتبرعات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث إنها تمثل مصدرها الرئيسي للدعم المالي، وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم التبرعات. وتقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولية تزويد الهيئة بالموارد المالية والمادية التي تحتاجها للوفاء بولايتها.

136 - واختتمت بيانها بالقول إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليسا مجرد هدفين يجب تحقيقهما فحسب، بل هما أيضاً شرطان أساسيان لمستقبل أفضل للجميع. ولذلك تلتزم هايتي بالعمل مع أعضاء اللجنة الآخرين لتزويد المنظمة بالموارد التي تحتاجها لتنفيذ ولاياتها.

137 - **السيدة العوضي (الإمارات العربية المتحدة)**: قالت إن الميزانية العادية وكفاءة استخدام الموارد ومساهمات الدول الأعضاء عناصر هامة ضرورية لعمل الأمم المتحدة، لأنها تساعد على تحسين وضعها المالي وتمكينها من الوفاء بولاياتها بفعالية، ولا سيما في ضوء أزمة السيولة. والالتزام بسداد الاشتراكات في الميزانية العادية في الوقت المناسب أمر مهم في هذا الصدد.

138 - وأضافت تقول إن وفد بلدها يظل، في ضوء اعتماد ميثاق المستقبل، ملتزماً بالتعاون الدولي والإقليمي، وتعزيز شراكاته مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق مستقبل مستدام ومزدهر وآمن للجميع. وفي ضوء استمرار الحرب على غزة وتوسع دائرة العنف لتشمل الأرض الفلسطينية المحتلة وبلدان أخرى في المنطقة، يجب تزويد الأونروا بالموارد المالية الكافية لعام 2025 لتمكينها من تنفيذ ولايتها الحاسمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تزويد كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة بالتمويل اللازم لتمكينها من كفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وتخفيف معاناة المدنيين، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2720 (2023).

139 - السيد لاغداميو (الفلبين): قال، فيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الناشئة عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/79/16)، إن الفلبين ترحب بتوصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن المضي قدماً في وضع خطة استجابة محددة لتيسير التعاون الإنمائي المستدام والدعم الشامل المقدم للبلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لقرار الجمعية العامة 162/78. وأشار أيضاً باسم وفد بلده إلى توصيات اللجنة الاستشارية بشأن سبل البحث عن أوجه التآزر وتحقيق كفاءة أكبر في وضع خطة الاستجابة المذكورة.

140 - وذكر أن هناك 108 بلدان متوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم، تمثل 75 في المائة من سكان العالم، بمن في ذلك 60 في المائة من فقراء العالم. ومن شأن تقديم الدعم المصمم خصيصاً لمواجهة التحديات المحددة وتلبية الاحتياجات المتنوعة لهذه البلدان أن يساهم في كفاءة عدم ترك أحد عن الركب.

141 - وأضاف يقول إن الفلبين تؤيد دور لجنة البرنامج والتنسيق في تمكين الدول الأعضاء من كفاءة اتساق أنشطة مختلف برامج الأمم المتحدة مع الولايات التي تقوم عليها هذه البرامج. ومن الضروري تحسين قدرة لجنة البرنامج والتنسيق على التوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق نتائج مثمرة لصالح الدول الأعضاء.

142 - وتابع قائلاً إن اللجنة تنظر في تمويل نظام المنسقين المقيمين في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. والفلبين تدعم بشكل كامل عمل المنظومة في مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الإنمائية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن جانبها، تعمل الفلبين بشكل وثيق مع المنظومة بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفلبين للفترة 2024-2028، بما يتماشى مع خططها الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل.

143 - ومضى يقول إن مع اقتراب عام 2030، ونظراً للتأثير المستمر لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومختلف التحديات الأخرى، سيكون وجود نظام فعال للمنسقين المقيمين أمراً بالغ الأهمية في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية داخل البلد. ومن ثم، فإن الفلبين تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تنشيط المنظومة وهي مستعدة للنظر في مقترح تمويل المنظومة من أجل تعزيز المساءلة والأخذ بزمام الأمور والتضامن بين الدول الأعضاء. غير أنه يجب على المنظمة تعزيز المنظومة بنفس روح الشفافية والمساءلة التي قامت عليها إصلاحات الأمم المتحدة، بالاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات على الصعيد الوطني، وإخضاع المنظومة للاستعراض والرصد بشكل تعاوني. وذكر أخيراً أن الفلبين من بين البلدان النامية القليلة التي تساهم باستمرار في الصندوق الاستثماري المحدد الغرض التابع لنظام المنسقين المقيمين، وهذا ما يشكل دليلاً آخر على دعمها للمنظومة.

144 - الأمين العام: أعرب عن امتنانه للتعليقات ذات الصلة والموضوعية التي أدلت بها الدول الأعضاء، والتي لا تتدل فقط على التزامها القوي بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة، بل أيضاً على معرفتها التفصيلية بالتحديات التي تواجهها المنظمة والخطوات التي تتخذ في التصدي لها.

145 - وقال إنه ينبغي التمييز بين المنطق الذي تقوم عليه صياغة الميزانية العادية والعواقب الناجمة عن حالة السيولة. وتصاغ الميزانية العادية من أجل الاستجابة، بأكثر الطرق فعالية من الناحية المالية، للولايات التي تحددها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمة. ولا تتجم أزمة السيولة عن إنفاق غير خاضع للرقابة،

بل عن حقيقة مفادها أن مستويات كبيرة من تبرعات الدول الأعضاء لم تُدفع - أو لم تُدفع بعد. وكان حجم المتأخرات في نهاية عام 2023 قد بلغ 859 مليون دولار، استلم منها 290 مليون دولار في عام 2024. ولم يُدفع بعد ما مجموعه 290 مليون دولار من التبرعات للفترة السابقة لعام 2024، وربما لن يُدفع جزء من هذا المجموع على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، تبلغ الاشتراكات غير المدفوعة لعام 2024 حاليًا 1,5 بليون دولار، أو 40 في المائة من الميزانية العادية لعام 2024. لذلك كان من المحتمل جدًا أن يكون حجم المتأخرات في نهاية عام 2024 مماثلًا لحجمها المسجل في نهاية عام 2023، وهي حالة ستؤدي إلى وضع نقدي صعب للغاية في بداية عام 2025.

146 - ولذلك فإنه يقترح تدبيراً غير تقليدي تبقى بموجبه أية أموال غير منفقة تتعلق بالسنة السابقة خاضعة للتجميد - مع بقائها ملكاً للدول الأعضاء - في شكل احتياطي وإتاحتها للدول الأعضاء حالما تسمح حالة السيولة بذلك. ومن الطبيعي أن تتلقى الدول الأعضاء حصتها من الأموال غير المنفقة في إطار الميزانيات العادية التي سددت اشتراكاتها فيها بشكل كامل. غير أن قواعد الأمم المتحدة تذهب إلى أبعد من ذلك؛ فحتى الدول التي لم تسدد تبرعاتها بالكامل - وبالتالي فهي مسؤولة عن وجود أموال غير منفقة - يحق لها الحصول على حصتها من هذه الأموال، وهو وضع غير معقول على الإطلاق. ومع ذلك يناشد الدول الأعضاء أن تدرك أن المنظمة ستبدأ عام 2025 بوضع نقدي صعب للغاية وأن تقبل بالتالي الإجراء غير التقليدي الذي يقترحه، والذي سيمكّن، بدلاً من حرمان الدول الأعضاء من الحق في الموارد التي تخصصها، من تجميد تلك الموارد إلى أن تتحسن الحالة المالية. وإذا لم يتخذ هذا الإجراء، فإن المنظمة ستواجه وضعاً يُطلب منها باستمرار إعادة الأموال التي لم تنفقها لأنها لم تتلق أموالاً كافية، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام لمواردها إلى الصفر.

147 - وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى أن مستوى الإنفاق لعام 2024 ينبغي ألا يستخدم أساساً لتحليل الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، لأن هذا المستوى من الإنفاق نجم عن نقص الموارد وليس عن مستوى مرتفع غير ضروري من النفقات المدرجة في الميزانية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء تقترح في بعض الأحيان إجراء تخفيضات في الميزانيات البرنامجية المقبلة استناداً إلى انخفاض مستويات الإنفاق في السنوات السابقة. غير أن مصدر المشكلة هو حالة السيولة وليس الميزانية البرنامجية.

148 - وقال إنه يوافق تماماً على ضرورة تخصيص حصة أكبر بكثير من الميزانية البرنامجية لصالح التنمية. فهو يتفق تحديداً مع ممثل كوبا على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنفق أموالاً أقل على موظفيها وأموالاً أكثر على تقديم الدعم المباشر للدول الأعضاء. وقد اتبع هو نفسه هذا النهج عندما كان رئيساً لوزراء البرتغال فقد خفض النسبة المئوية للميزانية التي تمثلها تكاليف الموظفين من أجل زيادة النفقات الاجتماعية، وخفض بشكل كبير، بصفته مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، النسبة المئوية للميزانية التي تمثلها تكاليف الموظفين وزاد بشكل كبير تلك التي يمثلها الدعم المباشر المقدم للجهات المستفيدة والدول الأعضاء. وتكمن المشكلة في صلابة هيكل الميزانية البرنامجية وفي الإبقاء على عدد من الولايات التي أنشئت في السنوات السابقة بالرغم من تحديد ولايات جديدة كل عام. ولذلك يناشد بقوة الدول الأعضاء، في الجمعية العامة، أن تستعرض الولايات السابقة، إذ يمكن تحقيق وفورات هائلة إذا ما اعتُبرت هذه الولايات - والوظائف التي أنشئت لإنجازها - قد انتفت الحاجة إليها. ويمكن بعد ذلك استخدام الموارد المتأتية عن ذلك في تقديم الدعم المباشر للدول الأعضاء.

149 - ومضى يقول إنه بُذلت، ضمن الإطار الحالي، جهود مخلصمة لزيادة مستوى الموارد المخصصة للتنمية. فعلى سبيل المثال، وفي بداية فترة ولايته، كان مستوى الموارد المخصصة للبرنامج العادي للتعاون التقني يبلغ 33 مليون دولار؛ وتبلغ ميزانيتها الحالية 48 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 70 في المائة. وبالرغم من أن الزيادة في تمويل التنمية المطلوبة حاليًا في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 تبلغ 4,5 ملايين دولار، فإن موافقة الجمعية العامة على المقترح المتعلق بتوفير الدعم لنظام المنسقين المقيمين سترفع هذه الزيادة إلى 150 مليون دولار. وستبذل المنظمة قصارى جهدها في جميع المجالات لاستثمار أكبر قدر ممكن في ركيزة التنمية الخاصة بها. وشكر في ختام بيانه الدول الأعضاء على تعليقاتها الهامة بشأن عدد من المسائل المحددة، وقال إنه سيطلب إلى زملائه في الأمانة العامة أن يأخذوها كاملة في الاعتبار.

رُفعت الجلسة الساعة 12:35.